توجيهات لوضع خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية استكهولم

أيار/مايو 2005

المحتويات

1 - المقدمة 5

1-1 اتفاقية استكهولم 5
2-1 هذه الوثيقة 5
3-1 الإطار الزمني 6
4-1 شكل وثيقة التوجيه واستخدامها 7

2 - مبادئ عامة 7

3 - خطط التنفيذ الوطنية 8
1-3 الالتزام – الوارد بالمادة 7 من الاتفاقية 8
2-3 المخرجات 9
3-3 المسؤولية الرئيسية 9
4-3 أصحاب المصلحة – من هم ولماذا 9

4 - وضع خطة التنفيذ الوطنية – موجز للمراحل 10

5 - المرحلة الأولى – إنشاء آلية التنسيق وتنظيم العملية 10
1-5 الهدف 11
2-5 المخرجات 11
3-5 المسؤولية الرئيسية 11
4-5 أصحاب المصلحة – من هم ولماذا 12
5-5 المهام 13
6-5 الطريقة والنهج 15
7-5 وثائق التوجيه المتاحة 16

6 - المرحلة الثانية – إعداد قوائم جرد للملوثات العضوية الثابتة وتقييم البنَى التحية والقدرات الوطنية 17
1-6 الأهداف 17
2-6 المخرجات 17
3-6 المسؤولية الأولى 18
4-6 أصحاب المصلحة – من هم ولماذا 18
5-6 المهام 18
6-6 الطريقة والنهج 21
7-6 وثائق التوجيه المتاحة 21

7 - المرحلة الثالثة – تقييم الأولويات وتحديد الهدف 23
7-1 الهدف 23
7-2 المخرجات 23
7-3 المسؤولية الأولى 24
7-4 المهام 24
7-5 الطريقة والنهج 25
7-6 وثائق التوجيه المتاحة 25

8 - المرحلة الرابعة – صياغة خطة التنفيذ الوطنية 26
8-1 الهدف 26
8-2 المخرجات 26
8-3 المسؤولية الأولى 26
8-4 المهام 26
8-5 الطريقة والنهج 31
8-6 التوجيهات المتاحة 31

9 - المرحلة الخامسة – التصديق على خطة التنفيذ الوطنية وتقديمها 33
9-1 الهدف 33
9-2 المخرجات 33
9-3 المسؤولية الأولى 33
9-4 المهام 33
9-5 الطريقة والنهج 34
9-6 الوثائق التوجيهية المتاحة 34
المرفق 1: خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة – النموذج المقترح لترتيبات التنفيذ
المرفق 2: تقييم إنتاج واستخدام مبيدات الآفات من الملوثات العضوية الثابتة 50
المرفق 3: ..... تقييم مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور 54
المرفق 4: تقييم المواد الكيميائية المنتجة عن غير قصد
.... 57
المرفق 5: عناصر يوصى بالنظر فيها في الخطوط العريضة لخطة التنفيذ الوطنية 60
المرفق 6: ملاحظات عن التقييم الاجتماعي والاقتصادي (مستخرجة من وثيقة التوجيه التقنية
التابعة لمنظمة والتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) 65
المرفق 7: التخطيط الانسيابي للعملية 68

المقدمة

1-1 اتفاقية استكهولم

أقرت اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs) في أيار/مايو 2001 بهدف حماية الصحة البشرية والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد 90 يوماً من إحالة الصك الخمسين الخاص بالتصديق عليها. ويتاح النص الكامل للاتفاقية ومرفقاتها على الموقع http://www.pops.int/. تحت عنوان "نص الاتفاقية".

وأطراف[1] اتفاقية استكهولم مطالبة بوضع خطط تنفيذ وطنية (NIPs) لتوضيح كيفية تنفيذ التزاماتها التي ترتبها الاتفاقية.

2-1 هذه الوثيقة

أثناء التفاوض حول اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، بدأت إدارة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً ممولاً من مرفق البيئة العالمية (GEF) لمساعدة 12 بلداً.[2] على وضع خطط التنفيذ الوطنية (NIPs) ولتعزيز قدراتها الوطنية الخاصة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة، والوفاء بالتزاماتها التي ترتبها الاتفاقية. وكجزء من هذا المشروع، قام كل من البنك الدولي وإدارة المواد الكيميائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد هذه المبادئ التوجيهية الفنية من أجل وضع خطة تنفيذ وطنية.

أقر مجلس إدارة مرفق البيئة العالمية في اجتماعه المنعقد في أيار/مايو 2001 مبادئ توجيهية من أجل تمويل "الأنشطة التمكينية" الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة، بما في ذلك خطط التنفيذ الوطنية (مرفق البيئة العالمية 2001 – مبادئ توجيهية أولية للأنشطة التمكينية الخاصة باتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة). ويُوصى باستخدام المبادئ التوجيهية لمرفق البيئة العالمية 2001 من جانب البلدان التي ترغب في الحصول على التمويل من هذا المرفق. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً، وتقترح عملية من 5 خطوات لتنظيم وضع خطة تنفيذ وطنية لبلد ما[3]. وهي مع ذلك، لا تقدم وصفاً تفصيلياً للكيفية التي يجب إتباعها لتنفيذ نشاط معين. وتستفيد هذه الوثيقة التوجيهية من المبادئ التوجيهية لمرفق البيئة العالمية وتكملها. ولما كانت كل من

---

(1) "الأطراف" يمكن أن تكون دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي وافقت على الالتزام بالاتفاقية، وتسري أحكام الاتفاقية عليها.

(2) بربادوس، بلغاريا، شيلى، إكوادور، غينيا كوناكرى، لبنان، ماليزيا، مالي، ميكرونيزيا، بابوا غينيا الجديدة، سلوفينيا، وزامبيا.

(3) وحتى آذار/مارس 2002 كان مرفق البيئة العالمية قد أقر مقترحات من 55 بلداً نامياً وبلدا تمر اقتصاداته بمرحلة انتقال استناداً إلى المبادئ التوجيهية لعام 2001.

الوثيقتين تعملان على مستويين مختلفين، فإنه قد تم تصميمهما لكي تكمل إحداهما الأخرى ولا يمكن بأي حال أن تتعارضا.

تم وضع هذه الوثيقة لكي تقدم التوجيه للبلدان لمساعدتها في عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية. وقد كان جلياً في الاتفاقية أن خطط التنفيذ الوطنية يجب وضعها لكي تحدد حاجات كل طرف، وأن هذا التوجيه قد تم تقديمه فقط كوسيلة للوفاء بمتطلبات وضع خطة التنفيذ الوطنية. ولذلك فإن هذا التوجيه لا يقصد به أن يكون إلزامياً واجب الاستخدام، كلياً أو جزئياً، إذا رأى أحد الأطراف أنه يساهم في نجاح عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية. وقد أولي اعتبار خاص، عند صياغة هذه النسخة، لاحتياجات البلدان النامية التي تحتاج إلى توجيه خاص كيما تبدأ تنفيذ الاتفاقية.

تم وضع المشروع الابتدائي لهذه الوثيقة التوجيهية بدعم مالي من مركز البيئة والتنمية الدانمركي (DANCED) وتمت مراجعتها بواسطة فريق دولي مكون من ممثلين عن: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي، الصندوق العالمي للحياة البرية، والمجلس العالمي للكلور وحكومات شيلى، الدانمرك، السويد، سويسرا وزامبيا. وستتم مواصلة تنقيح هذه الوثيقة حسب الاقتضاء بحيث تواكب القضايا التي تنشأ أثناء التطبيق الميداني.

تمت مراجعة الوثيقة بحيث تشمل التوجيهات المتصلة بتنفيذ اتفاقية روتردام. وبالرغم من وجود اختلافات بين اتفاقيتين روتردام واستكهولم، فثمة أيضاً أوجه تكامل وثيقة بينهما. ونظراً لكون عملية الإدراج في إطار اتفاقية روتردام تنطلق جزئياً من الإجراءات التنظيمية النهائية من جانب الأطراف، فمن المتوقع أن بعض المواد الكيميائية على الأقل المدرجة في اتفاقية استكهولم، تدرج أولاً في اتفاقية روتردام. وقد تم بالفعل إدراج الكثير من المواد الكيميائية في إطار اتفاقيتين معاً.

ومما له أهميته في إطار الإجراءات الوطنية لتنفيذ اتفاقيتين، النظر في تلك المجموعات الوثيقة الصلة للالتزامات والتدابير بطريقة متكاملة وذلك بغية ضمان التكامل بينها وتلافي التداخل والازدواجية.

وبالنظر إلى أوجه التكامل بين اتفاقيتي روتردام واستكهولم، تشجع البلدان على النظر في التزاماتها المترتبة على اتفاقية روتردام عند وضع خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بها لاتفاقية استكهولم، وتسهيلاً لذلك، تم إدراج هذه المراجع في الأجزاء ذات الصلة من هذه الوثيقة.

3-1 الإطار الزمني

يجب أن يحيل كل طرف خطة التنفيذ خاصته إلى مؤتمر الأطراف خلال سنتين من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لذلك الطرف.

صُممت العملية الموضحة بهذه الوثيقة بحيث تُستكمل خلال عامين، على الرغم من أنه يمكن استكمالها في فترة أقل.

ويمكن لهذه التوقيتات أن تمتد لكي تقوم الأطراف بوضع خطط التنفيذ الوطنية خاصتها قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بهذه الأطراف.

4-1 شكل وثيقة التوجيه واستخدامها

يعطى القسم 1 من هذه الوثيقة معلومات أساسية. ويعرض القسم 2 المبادئ العامة التي تساعد في توجيه وضع خطة التنفيذ الوطنية. ويعرض القسم 3 الالتزام الأساسي طبقاً لاتفاقية استكهولم لوضع خطة التنفيذ الوطنية.

وتصف الأقسام من 4 إلى 9 مراحل عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية، وذلك بتقديم توجيه بشأن أهداف كل مرحلة، والنتائج، والمهام التي يجب القيام بها، وأسلوب التطبيق وتقديم موجز بالتوجيهات المتاحة والتي قد تكون مفيدة.

وتستخدم الإرتباطات الإلكترونية التشعبية[4] لتزويد القارئ خلال كل أجزاء النص بمعلومات أكثر تفصيلاً عن عناصر العملية أو تفصيلات عن الجوانب الخاصة بالعمل الفني المطلوب.

ويقدم كل قسم من الوثيقة قائمة بالتوجيهات والتقارير التي قد تفيد في عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية. ولا تتوافر التوجيهات الكاملة بعد، لذلك فإن على البلدان الإتصال ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة للإستفسار عن أي توجيهات إضافية تكون قد صدرت.

2- مبادئ عامة

وضعت التوجيهات مع مراعاة القضايا التالية التي تُعتبر هامة لنجاح عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية:

- يجب أن تصمم خطط التنفيذ الوطنية بحيث تفي بحاجات الأطراف، وأن تكون مناسبة للأطراف لكي تفي بالتزاماتها تجاه اتفاقية استكهولم وأن تقدم إلى مؤتمر الأطراف.
- يجب أن يعتمد وضع خطة التنفيذ الوطنية على أعمال وتقييمات موجودة بالفعل بحيث لا يجب البدء من الصفر.
- بالنظر إلى التشابه مع جوانب اتفاقية روتردام مثلاً فيما يتعلق باستيراد وتصدير المواد الكيميائية، تشجع البلدان على النظر في متطلبات اتفاقية روتردام لدى وضع خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بها.
- يجب ألا يتم وضع خطط التنفيذ الوطنية بمعزل عن بعضها البعض، ولكن يجب أن يتم إيلاء إهتمام مسبق لأهداف التنمية المستدامة وذلك بتبني السياسات والإجراءات المناسبة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً لتعظيم الفوائد

(4) تقوم وسائل الإرتباط الإلكتروني التشعبي بالربط مع الأجزاء الأخرى للوثيقة أو بالمصادر الإلكترونية الأخرى – مثل شبكة الكمبيوتر العالمية وذلك عند الإطلاع على الوثيقة على الكمبيوتر.

الكلية[5]. لذلك يجب ربط هذه الخطط بالمبادرات ذات الصلة كلما أمكن لضمان أقصى فعالية وللحد من إزدواج الجهود.[6]

- تفرض الاتفاقية إلتزامات على الأطراف حيال 12 مادة كيميائية. ومع ذلك فإنه توجد إجراءات لإضافة مواد كيميائية أكثر للاتفاقية، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن تكون إجراءات وضع خطة التنفيذ الوطنية قابلة للإستجابة لعملية إدراج المواد الكيميائية الجديدة التي تقوم الأطراف بالتزاماتها.
- يجب أن يتم استخدام التوجيه جنباً إلى جنب مع نص الاتفاقية ومرفقاتها وألا يكون بديلاً عن التأويل القانوني للنص ولا تحليلاً دقيقاً للتدابير المطلوبة في بلد معين.

3- خطط التنفيذ الوطنية

تتطلب الاتفاقية وضع خطط التنفيذ الوطنية طبقاً للتفصيل التالي:

1-3 الإلتزام – الوارد بالمادة 7 من الاتفاقية

تنص المادة 7 من الوثيقة على:

"1 - أن يقوم كل طرف بالآتي:

(أ) وضع خطة لتنفيذ التزاماته طبقاً لهذه الاتفاقية والسعي لتنفيذها؛

(ب) إحالة خطة التنفيذ الخاصة به إلى مؤتمر الأطراف في غضون سنتين من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة له؛ و

(ج) استعراض واستكمال حسب الاقتضاء خطة التنفيذ الخاصة به على أساس دوري وعلى نحو يحدده قرار لمؤتمر الأطراف.

2 - تتعاون الأطراف إما مباشرة أو عن طريق المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية حسبما يكون ملائماً، وتتشاور مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك المجموعات النسائية والمجموعات العاملة في مجال صحة الأطفال، لتيسير وضع وتنفيذ واستكمال خطط التنفيذ لديها.

3 - تسعى الأطراف إلى استخدام، وعند الضرورة، وضع الوسائل الكفيلة بإدماج خطط التنفيذ الوطنية للملوثات العضوية الثابتة في إستراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بها حيثما كان ذلك مناسباً.

---

(5) كمثال، ضمان التكامل مع خطط العمل البيئية الوطنية أو الإستراتيجيات البيئية.

(6) كمثال، بحث البيانات التي تم تجميعها والتقييمات التي تمت طبقاً لمشروعات واتفاقات إقليمية ومشروعات مثل تقييم المواد السمية الثابتة على أساس إقليمي وبتمويل من مرفق البيئة العالمية، http://www.chem.unep.ch/pts/default.htm.

2-3 المخرجات

خطة تنفيذ وطنية تفي بالتزامات اتفاقية استكهولم بأسلوب يتسق مع الحاجات والأولويات والموارد المتاحة لكل طرف.

وبما أن خطة التنفيذ الوطنية سوف تبرز الظروف السائدة في كل قطر، فإنه يستحيل تحديد مستوى التفاصيل المطلوبة بدقة في كل حالة. ومع ذلك تقترح هذه الوثيقة خطوطاً عريضة لعناصر لخطة التنفيذ الوطنية (أنظر المرفق 5) التي يجوز للأطراف استخدامها كأساس لإعداد خطط تنفيذ وطنية منسجمة تماماً مع احتياجاتها ومناسبة لتقديمها إلى مؤتمر الأطراف.

3-3 المسؤولية الرئيسية

يتم "تعيين وكالة وطنية رائدة" لكي تتولى مسؤولية إعداد هيكل وآلية وضع خطة التنفيذ الوطنية.

وفي الشكل الموضح بهذه الوثيقة، ستقوم الوكالة الوطنية الرائدة بتشكيل لجنة لأصحاب المصلحة والوحدة التنفيذية التي ستقوم بجلب الخبراء وأفرقة المهمة لإتمام العمل. وقد يكون الخبراء من داخل البلد أو من خارجه حسبما يتناسب.

4-3 أصحاب المصلحة – من هم ولماذا

تؤثر قضية الملوثات العضوية الثابتة على عدد من القطاعات بما في ذلك واضعو قوانين حماية البيئة، الزراعة، الصحة العامة، الصناعة، إدارة النفايات، الجمهور، ومجموعات أخرى ذات إهتمامات متنوعة. ومن أجل وضع خطة تنفيذ وطنية فعالة وناجحة فإنه يجب مشاركة وإدماج عدد كبير من أصحاب المصلحة في هذه العملية. وتبين القائمة التالية بعض المجموعات الرئيسية التي يجب وضعها في الإعتبار:

- صانعو السياسات الحكومية (الوزراء/السياسيون/رؤساء الإدارات أو الوزارات): لضمان أن يتم إيلاء قضية الملوثات العضوية الثابتة الأولوية المناسبة والموارد الكافية.
- موظفو الحكومات: الموظفون الرئيسيون بالإدارات والوكالات الحكومية القادرون على تنسيق المدخلات الضرورية ومسؤولين عن الإجراءات المتضمنة في خطة التنفيذ الوطنية.
- موظفو الحكومات المسؤولون عن اتفاقية روتردام أو اتفاقات بيئية دولية أخرى ذات صلة كوسيلة لضمان التنسيق.
- المنظمات غير الحكومية: بما في ذلك منظمات حفظ البيئة والطبيعة المختصة، الأكاديميون والمنظمات الاجتماعية والمجموعات النسائية والمنظمات الصناعية والتجارية والزراعية والعمالية مثل النقابات

العمالية. والتي يمكن لها جميعاً أن تلعب دوراً أو تتأثر باستخدام، صناعة، تجارة أو تأثيرات الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية البديلة.

- شركاء مناطق التكامل الاقتصادي الإقليمية، نظراً لأن الملوثات العضوية الثابتة يمكن أن يكون لها تأثيرات عبر الحدود، وأن التدابير التي يمكن إتخاذها حيال ذلك يمكن أن تؤثر على التجارة، لذلك فإن الأمر قد يحتاج إلى التنسيق مع البلدان الأخرى.
- المنظمات البيئية الدولية (خاصة الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية المسؤولة عن وضع خطط التنفيذ الوطنية) أي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ولأغراض أنشطة التمكين بموجب اتفاقية استكهولم، أيضاً منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتوفير التوجيه والمساعدة.

4- وضع خطة التنفيذ الوطنية – موجز للمراحل

يمكن تقسيم عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية إلى خمس مراحل:[7]

1 - إنشاء آلية التنسيق وتنظيم العمليات؛

2 - إعداد قوائم جرد للملوثات العضوية الثابتة وتقييم البنية التحتية والقدرات الوطنية؛

3 - تقييم الأولويات وتحديد الأهداف؛

4 - صياغة خطة التنفيذ الوطنية؛ و

5 - التصديق على خطة التنفيذ الوطنية وتقديمها.

تبحث الأقسام التالية من الوثيقة كل مرحلة وذلك بسرد السلسلة المحتملة للأهداف، الأعمال والإجراءات الواجب القيام بها بواسطة أفراد محددين ومجموعات محددة وذلك لإتمام كل مرحلة من مراحل العملية. ويوجد رسم تخطيطي للعملية في المرفق 7.

قد تكون المراحل الخمسة لعملية وضع خطة التنفيذ الوطنية مفيدة بشكل خاص للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال حيث تساعدها في جهودها الرامية إلى تحديد أولويات احتياجاتها من المساعدة المالية والتقنية، وكذلك في ترتيب أمورها للوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقية. وقد يكون المرفق 5: "عناصر يوصى بالنظر فيها من

(7) تم تقسيم العملية في هذه الوثيقة إلى "مراحل" وفي مواضع أخرى يستخدم مصطلح "خطوات" ومصطلح "خطوات" المستخدم في التوجيهات التكمينية لمرفق البيئة العالمية و "مراحل" المستخدم هنا يعبران عن نفس المعنى.

الخطوط العريضة لخطة التنفيذ الوطنية" مهماً لجميع البلدان في إعداد خطط تنفيذ مماثلة.

5- المرحلة الأولى – إنشاء آلية التنسيق وتنظيم العملية

يتطلب نجاح عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية وجود هيكل إداري وتخطيطي فعاليْن للمشروع وربما أرتهن النجاح بتوافر هيئة تنفيذية فعالة مسؤولة عن وضع خطة التنفيذ الوطنية بالإضافة إلى الوسائل التي تتيح مشاركة مجموعات أكبر من أصحاب المصلحة. تحدد المرحلة الأولى من العملية الخطوات والآلية المحتملة لتقديم أساس متين يبدأ من عنده وضع خطة التنفيذ الوطنية.

5-1 الهدف

زيادة الوعي داخل الإدارات الحكومية؛ الوزارات والوكالات بقضية الملوثات العضوية الثابتة، اتفاقية استكهولم والحاجة إلى وضع خطة التنفيذ الوطنية.

بدء عملية زيادة الوعي بقضايا الملوثات العضوية الثابتة لدى أصحاب المصلحة خارج الحكومة.

تحقيق إلتزام سياسي كافٍ يسمح بنجاح عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية.

إنشاء آلية للتخطيط، لإدارة والإشراف على وضع خطة التنفيذ الوطنية تتألف من فريق تنفيذي فعال وآلية تتيح مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين والاستفادة بوجه خاص من العمل مع الاتفاقات البيئية الدولية الأخرى مثل اتفاقية روتردام.

وضع هيكل وإطار العمل والإجراءات الخاصة بوضع خطة التنفيذ الوطنية.

وضع خطة مشروع تفصيلية لوضع خطة التنفيذ الوطنية، وكسب تأييد الخبرات والموارد والمرافق الضرورية لضمان التنفيذ الناجح لمرحلة وضع الخطة "فرقة العمل" (أنظر المرفق الأول).

التخطيط والبدء في حملة لنشر المعلومات.

5-2 المخرجات

مدخلات من جميع الإدارات الحكومية المعنية لتشكيل أفرقة التنفيذ والاستعراض المسؤولة عن وضع خطة التنفيذ الوطنية.

آلية لوضع خطة التنفيذ الوطنية ومشاركة أصحاب المصلحة تتضمن اللجان والأفرقة الضرورية (أنظر المرفق 1).

الاتفاق على خطة لتطوير خطة التنفيذ الوطنية مع تحديد المسؤوليات والموارد.

آلية مناسبة من أجل نشر المعلومات على أصحاب المصلحة وعلى الرأي العام حسب الحاجة.

تحديد أفرقة العمل لتحديد الجوانب الخاصة بعملية وضع خطة التنفيذ الوطنية.

3-5 المسؤولية الرئيسية

إن مسؤولية إنشاء آلية التنسيق تقع على عاتق السياسيين والموظفين المعينين المسؤولين عن السياسات الخاصة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، خاصة مركز الإتصال الوطني لاتفاقية استكهولم وهؤلاء المشاركين في المفاوضات الخاصة باتفاقية استكهولم.

إن تخطيط المشروع هو مسؤولية وحدة تنسيق المشروعات.

4-5 أصحاب المصلحة – من هم ولماذا

يجب إشراك السياسيين/الوزراء المسؤولين عن الاتفاقات البيئية الدولية لتشجيع التنفيذ المنسق مع الاتفاقات البيئية الدولية مثل اتفاقية روتردام ولضمان الالتزام المناسب رفيع المستوى. وفضلاً عن ذلك قد يحتاج أصحاب المصلحة هؤلاء لالتماس المزيد من الالتزام من الهيئات التشريعية.

ويمكن حيثما يتناسب، إشراك والتشاور مع موظفين حكوميين آخرين وغير حكوميين مسؤولين عن تنفيذ اتفاقات بيئية دولية مثل اتفاقية روتردام فضلاً عن المجالات المحددة التالية:

- البيئة: للقيام في الغالب بالدور الرائد في العملية الكلية لإدارة وتنسيق خطة التنفيذ الوطنية وتحمل المسؤولية تجاه القضايا البيئية بما في ذلك إدارة النفايات.
- التمويل: ضروري لضمان الالتزام التمويلي المطلوب لوضع وتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية، مع مراعاة الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد.
- الزراعة: المسؤولين عن استخدام الملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات، المتأثرين بالمتطلبات الخاصة بالمخلفات في المنتجات الغذائية.
- الصناعة: المتأثرون بالقوانين المعنية بالإنتاج وبإطلاقات المنتجات.
- الاستيراد والتصدير: الحاجة إلى السيطرة الكاملة على التدفقات من وإلى البلد.
- الصحة العامة: وبصفة خاصة هؤلاء المعنيون بمكافحة الحشرات الناقلة لمرض الملاريا (للتأكد من أن مادة الـ د. د. ت قد تم التعامل معها في هذا الإطار) وكذلك المعنيون بقضايا التعرض للملوثات العضوية الثابتة.
- التجارة: المسؤولون عن القضايا التي يمكن أن تؤثر على التجارة مثل القيود على الأسواق والسيطرة على تجارة النفايات.
- النقل: المسؤولون عن النقل الآمن للمواد الكيميائية.

ممثلون غير حكوميين:

- ممثلون عن دوائر الصناعة والتجارة مثل الرابطات التجارية والهيئات المهنية. أمثلة للمجالات المحتملة: مصنعو المواد الكيميائية، مستوردوها، مصدروها والمستخدمون النهائيون لها؛ القطاع الزراعي وقطاع الطاقة؛ صناعة إدارة النفايات والمجالات الصناعية الأخرى التي يمكن أن تتأثر بوسائل السيطرة المحتمل إتباعها تجاه الإنتاج غير المتعمد. حيث أن قضايا الملوثات العضوية الثابتة سوف تؤثر على أجزاء كثيرة من الاقتصاد.

- المجموعات البيئية ومجموعات الصحة العامة وتنظيمات المجتمع المدني المعنية بالملوثات العضوية الثابتة: يمكن أن يتضرر المجتمع والبيئة من تأثيرات الملوثات العضوية الثابتة.
- مجموعات الصحة والسلامة: يعتبر تعرض مكان العمل أحد المجالات الهامة لإدارة الملوثات العضوية الثابتة.
- ممثلون عن باقي شرائح المجتمع، بما في ذلك ممثلو الشباب والمجموعات النسائية والمجموعات العاملة في صحة الطفل والمجموعات الأصلية: لضمان مراعاة مصالح هذه الشرائح.
- المؤسسات الأكاديمية والبحثية: قد تكون قضية الملوثات العضوية الثابتة ذات طبيعة تقنية عالية وقد تحتاج إلى معرفة متخصصة.

5-5 المهام

لاحظ أنه على الرغم من أن هذه الوثيقة تتناول آلية واحدة، فإنه يمكن استخدام آليات أخرى أو تعديلات على الهيكل الأساسي ويعتمد ذلك على ما هو الأنسب بالنسبية لكل بلد. إن الآلية الموجزة بهذه الوثيقة تتألف من لجنة إستعراض رفيعة المستوى لأصحاب المصلحة (لجنة التنسيق الوطنية NCC) ووحدة تنفيذية (PCU) (وحدة تنسيق البرامج) والتي تتضمن منسق مشروعات وطني وأفرقة العمل والخبراء الذين يتم الإستعانة بهم في المشروع من أجل مهام محددة.

وكالة وطنية رائدة (أنظر المرفق 1)، غالباً وزارة أو إدارة حكومية تعادلها، ستتحمل المسؤولية الأساسية تجاه قضية الملوثات العضوية الثابتة وتنفيذ اتفاقية استكهولم. سيتم منح هذه الوكالة السلطات اللازمة لإنشاء أو تفعيل آلية تنسيق لأصحاب المصلحة المتعددين وإسهاماتهم، وسيتم تزويدها بالدعم الإداري وضمان تكامل أعمالها الفنية كلما أمكن. وسيتم سير العمل اليومي عن طريق مركز اتصال إدارة المشروع.

إنشاء آلية تنفيذ المشروع:

يجب على مركز اتصال اتفاقية استكهولم و/أو المنسق الوطني للمشروعات إذا كان قد تم تحديده بالفعل:

- قديم معلومات أساسية عن قضية الملوثات العضوية الثابتة تتضمن موجزاً عن الموقف بوضعه الحالي داخل القطر وملخص لمتطلبات اتفاقية استكهولم.
- عمل تقييم تمهيدي للقطاعات والأنشطة ذات الصلة والتي قد تتأثر بالتدابير التي تقتضيها الاتفاقية لتحديد تعريف أصحاب المصلحة الذين يتعين استهدافهم. ويوجد توجيه لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أصحاب المصلحة المعنيين بقضية مبيدات الآفات المتقادمة المتضمنة لملوثات عضوية ثابتة ("مبادئ توجيهية على المستوى الوطني" السلسلة رقم 11 لمنظمة الأغذية

والزراعة بشأن التخلص من مبيدات الآفات) صدرت عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (مشروع عمل)، وبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات وثيقة بعنوان "إنشاء وإستدامة برنامج وطني من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية" تتضمن مناقشة لأهمية مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المواد الكيميائية.

- أنظر أيضاً المرفق دال "مبادئ التعاون مع أصحاب المصلحة في وضع السياسات وتنفيذ البرامج" بوثيقة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المعنونة "التوجيه الخاص بوضع خطة العمل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية".
- تقديم معلومات إرشادية بشأن قضية الملوثات العضوية الثابتة لتوزيعها على أصحاب المصلحة المحتملين، وتنظيم نقطة إتصال لأي شخص يبحث عن معلومات عن عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية بحث إنشاء آلية للإستجابة للطلبات الخاصة بمعلومات عن الملوثات العضوية الثابتة من جمهور العامة، ودوائر الصناعة وغيرها. وقد تكون وثيقة برنامج الأمم المتحدة "التخلص من عالم الملوثات العضوية الثابتة" توجيه من اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة" مفيدة في هذا الصدد.

يجب أن تقوم الوكالة الوطنية الرائدة بالتالي:

- تنظيم العضوية الخاصة بوحدة تنسيق البرامج (أنظر المرفق 1) والتي ستضطلع بالمسؤولية التنفيذية في وضع خطة التنفيذ الوطنية، وتحديد أو اعتماد وحدة التنسيق الوطنية (أنظر المرفق الأول)، التي ستتولى المسؤولية عن إدارة المشروع وإدارة عمل وحدة تنسيق البرامج.
- تجميع قائمة تمهيدية بأصحاب المصلحة الرئيسيين داخل وخارج الحكومة الذين سيتم إدماجهم في "لجنة التنسيق الوطنية – NCC" (أنظر المرفق 1) أو في أي آلية بديلة لمشاركة أصحاب المصلحة.
- وضع الإختصاصات المناسبة لوحدة تنسيق البرامج ومنسق المشروعات الوطني والمستشارين الذين سيتم إدماجهم بالعملية (ترد الملاحظات الخاصة بالاختصاصات في المرفق 1). إنشاء آليات لأعضاء وحدة تنسيق البرامج ولجنة التنسيق الوطنية للإتصال فيما بينهم، لتبادل المعلومات والاتفاق على المهام وتلقى الردود.
- إنشاء وحدة تنسيق البرامج وبدء التخطيط للمشروع[(8)].

(8) باستخدام المبادئ التوجيهية التمهيدية لمرفق البيئة العالمية المتوفرة إلكترونياً كنقطة بداية، إذا كان مناسباً.

على أن تقوم وحدة تنسيق البرامج بتحديد أكثر الآليات ملاءمة للإشراف على المشروع واستعراضه والوسائل الخاصة اللازمة لإشراك أصحاب المصلحة. تُستخدم لجنة التنسيق الوطنية كما تم توضيحها بأعلى كمثال. وعلى كل قطر إقامة النظام الذي يلائمه لإدارة المشروع لإشراك أصحاب المصلحة، حسب الحاجة.

خطة المشروع وتنظيمه

تقوم وحدة تنسيق المشروع:

- بوضع خطة مشروع تحدد المسؤوليات، والموارد والميزانيات المطلوبة لوضع خطط التنفيذ الوطنية، وكذلك المطالب الخاصة بالتدريب وبناء القدرات المتعلقة بالأعمال المطلوب إنجازها. ويمكن لهذا التوجيه وموجز محتويات خطة التنفيذ الوطنية (أنظر المرفق 5) أن يساعدا في تحديد عناصر خطة المشروع.
- بلورة الهيكل الخاص بوضع خطة التنفيذ الوطنية، بما في ذلك: آلية التنسيق الخاصة بالفرقة الرئيسية، مشاركة أكبر لأصحاب المصلحة كلما أمكن، وآلية لتحديد المطالب الخاصة ببناء القدرات الداخلية والمساعدة الخارجية والإستجابة لها.
- تعريف وإنشاء "أفرقة العمل" (أنظر المرفق 1) للقيام بدور الريادة في تنفيذ الأعمال الفنية في المرحلة الثانية.
- تحديد البرامج والمبادرات الموجودة والتي يمكن الربط بينها وبين قضية الملوثات العضوية الثابتة (مثل برنامج إدارة مبيدات الآفات المتقادمة، واتفاقية روتردام والبرنامج المتكامل لمكافحة ناقلات الأمراض، والمبادرات الخاصة بإعداد قوائم جرد للإنبعاثات وبرنامج التنمية المستدامة). التأكد من أن الروابط التي تمت إقامتها مع هذه البرامج ستكفل تناسق وإتساق جميع الجهود مع جهود برنامج الملوثات العضوية الثابتة.

العمل على زيادة الوعي والمعلومات لدى الجمهور

وفقاً للفقرة 2 من المادة 7 من الاتفاقية يلزم التعاون، ما كان مناسباً، سواء مباشر أو غير مباشر مع أصحاب المصلحة على مستوى القطر. وبمجرد إنشاء وحدة التنسيق الوطنية ستتولى المسؤولية عن التخطيط لكيفية زيادة الوعي لدى الجمهور وأصحاب المصلحة، وكيفية استشارتهم وكيفية نشر المعلومات وكيفية إدارة المشاكل والاهتمامات. توجد معلومات قيمة في هذا الصدد بوثيقة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة "تعزيز تبادل المعلومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، (مشروع تمهيدي شباط/فبراير 2003).

ينبغي إيلاء الاعتبار لإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والخبراء المستقلين ذوي الخبرة في مجال الإرشاد في مجال منع الأخطار الكيميائية، وضمان حرية الحصول على المعلومات لجميع الأطراف المعنية مع مراعاة الاعتبارات اللغوية تحديداً. ويمكن إنشاء نظام معلومات خاص، إن كان مناسباً.

6-5 الطريقة والنهج

بدء عقد اجتماع للوكالات والإدارات الحكومية الرئيسية، لإنشاء وحدة تنسيق البرامج وتعيين منسق المشروعات الوطني. القيام بالتوزيع المسبق لوثيقة إطلاعية موجزة عن اتفاقية استكهولم، والالتزامات التي ترتبها، وخلفية عن قضايا الملوثات العضوية بالقطر وأي تقييمات بشأنها، قائمة مقترحة بأصحاب المصلحة المطلوب إشراكهم والاستمارة المقترحة الخاصة بتجميع المدخلات التي يشارك بها أصحاب المصلحة. ومن النتائج المتوقعة لهذا الاجتماع: تحديد العضوية المتوقعة لوحدة تنسيق البرامج؛ وفكرة واضحة عن منسق المشروعات الوطني؛ والإتفاق على إستراتيجية خاصة بإدماج أصحاب المصلحة، والإشراف على المشروع؛ وموجز عن لجنة التنسيق الوطنية الأولية أو ما يعادلها، وتشكيلها، ورئيسها.

الإنتهاء من تشكيل وحدة تنسيق البرامج وتجميع الوثائق التحضيرية والمعلومات الخاصة بالأعضاء. بما في ذلك برنامج عمل موجز، والنتائج المتوقعة من الاجتماع والقواعد الأساسية الخاصة بعمل وحدة تنسيق البرامج.

عقد الاجتماع الأول لوحدة تنسيق البرامج لوضع القواعد الخاصة بوضع خطة التنفيذ الوطنية والموافقة عليها، وتحديد المقاصد والأهداف الفنية، وتحديد المسؤوليات في المجالات الخاصة بوضع وتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية والاتفاق على آلية لإدماج أصحاب المصلحة وبدء عمل مجلس لجنة التنسيق الوطنية. ووضع تصور لخطة المشروع، وتقدير الموارد اللازمة والأطراف الرئيسية التي يجب مشاركتها.

عقد الاجتماع الإطلاعي الأول للجنة التنسيق الوطنية لأصحاب المصلحة بشأن الاتفاقية، المعلومات المطلوبة، والسبب الأساسي الذي قامت من أجله والأهداف. تقديم خطة المشروع الخاصة بوضع خطة التنفيذ الوطنية. وتجميع المعلومات المرتدة عن تشكيل لجنة التنسيق الوطنية، وإهتمامات ومرامي أصحاب المصلحة، والقضايا التي يتعين معالجتها وإقتراح آلية لتلقى أي مدخلات إضافية أخرى.

الحصول على الموافقة على خطة المشروع المقترحة لوضع خطة التنفيذ الوطنية، والتشاور مع جميع أعضاء وحدة تنسيق البرامج وعقد اجتماع آخر، إذا دعت الضرورة، لبلورة الخطة. إحالة الخطة إلى لجنة التنسيق الوطنية وأكبر مجموعة من أصحاب المصلحة كلما أمكن.

وضع آلية، حسبما يتناسب، لإشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل وضع خطة التنفيذ الوطنية وتنفيذها.

7-5 وثائق التوجيه المتاحة

مبادئ توجيهية على المستوى الوطني، السلسلة 11 لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالتخلص من مبيدات الآفات (منظمة الأغذية والزراعة).

حماية صحة البشر والبيئة – دليل إرشادي لاتفاقية روتردام بشأن الاتجار بالمواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة.

عرض عام لاتفاقية روتردام.

وضع والإبقاء على برنامج وطني متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، 2001) (مشروع عمل).

توجيهات بشأن خطة العمل الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، تموز/يوليه 2001) (مشروع).

تخليص العالم من الملوثات العضوية الثابتة: توجيه من اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

تعزيز عملية تبادل المعلومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شباط/فبراير 2003) (مشروع تمهيدي).

أنظر أيضاً www.epa.gov/cien للحصول على وصلات بمصادر معلومات على الإنترنت ومواد تدريب، أو اتصل ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة للحصول على المزيد من المعلومات عن برنامج شبكة تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية.

6- المرحلة الثانية – إعداد قوائم جرد للملوثات العضوية الثابتة وتقييم البنى التحتية والقدرات الوطنية

1-6 الأهداف

القيام بعمل التقييمات المحددة، بما في ذلك توليد وتجميع البيانات المستهدفة المطلوبة لتقديم خلفية المعلومات الضرورية وخط الأساس الذي يتيح للأطراف فهم النطاق الخاص بقضية الملوثات العضوية الثابتة وإتمام خطة التنفيذ الوطنية. وينبغي أن تعتمد هذه التقييمات بقدر الإمكان على مصادر المعلومات الموجودة.

تحديد أوجه القصور في الموارد والقدرات والمعرفة التي تحول دون استكمال التقييم عن وضع الملوثات العضوية الثابتة.

تحديد الاحتياجات الوطنية المتعلقة بالخبرات وأوجه المساعدة الأخرى الضرورية لإستكمال خطة التنفيذ الوطنية.

تيسير التنسيق والتكامل بين السياسات الخاصة بالتنمية المستدامة بالقطر، وتلك الخاصة بإدارة المواد الكيميائية ومكافحة التلوث.

تيسير التنسيق، حسبما يتناسب، مع الأنشطة التي تتناولها الاتفاقات الأخرى الإقليمية، ودون الإقليمية والاتفاقات البيئية الدولية مثل اتفاقية روتردام.

2-6 المخرجات

بيانات خط الأساس لدعم تقييم قضية الملوثات العضوية الثابتة في القطر. ويمكن توفير بعض المعلومات المقترحة التالية إذا كانت مجدية ومتاحة.

- خلفية معلومات أساسية عن البلد؛
- تصنيع، واستيراد، وتصدير، واستخدام وإدارة الملوثات العضوية الثابتة من المواد الكيميائية؛
- الوضع المؤسسي وتقييم البنى التحتية الخاصة بعملية إدارة الملوثات العضوية الثابتة وتنظيمها وإنفاذها؛
- التأثيرات الصحية والبيئية للملوثات العضوية الثابتة؛
- قائمة جرد تمهيدية بمبيدات الآفات المستعملة على الملوثات العضوية الثابتة؛
- قوائم جرد تمهيدية بإطلاقات الملوثات العضوية الثابتة المنتجة عن غير عمد؛
- موجز بالبيانات المتعلقة بالتلوث البيئي والتعرض؛
- استعراض الآليات القانونية وآليات الإنفاذ؛
- تحليل للجوانب الاجتماعية – الاقتصادية الخاصة باستخدام الملوثات العضوية الثابتة.

3-6 المسؤولية الأولى

تكون وحدة تنسيق البرامج هي المسؤولة، تحت توجيه وإشراف من لجنة التنسيق الوطنية عن التنسيق والإدارة وتستخدم في ذلك أفرقة العمل والمساعدات الأخرى الخاصة كتلك الخاصة بخبراء من خارج الوحدة، عند الضرورة، وذلك لوضع خلفية المعلومات الأساسية والخيارات المطلوبة لمجالات محددة.

أفرقة العمل هي المسؤولة عن عمل التقييمات المحددة المطلوبة، فمثلاً: قد يقرر بلد ما أنه بحاجة إلى أفرقة عمل معينة مثل فرقة عمل معنية بالملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات، فرقة عمل معنية بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، فرقة عمل معنية بالنواتج العرضية، فرقة عمل معنية بالمواقع الملوثة. وسيقوم بالأعمال الأخرى كل من وحدة تنسيق البرامج، والأعضاء المعينون بالوحدة أو الخبراء الخارجيين وذلك تحت إشراف وحدة تنسيق البرامج.

4-6 أصحاب المصلحة – من هم ولماذا

لمدخلات أصحاب المصلحة والخاصة بمعرفة محددة ومعلومات واقعية أهمية كبيرة في هذه المرحلة من مراحل وضع خطة التنفيذ الوطنية. وسيكون من المهم تحديد هذه المجموعات وهؤلاء الأفراد الذين يمسكون بزمام هذه المعلومات والعمل معهم. وقد

يشمل ذلك، على سبيل المثال، المستخدمون الفعليون لمبيدات الآفات وذلك لفهم النطاق الخاص بالحاجات (حقيقية أو متصورة) والطريقة المتبعة في الاستخدام والتخزين، وممثلو دوائر الصناعة الذين يمكنهم تقديم معلومات واقعية تتعلق بتقييم غالبية مصادر الملوثات العضوية الثابتة المنتجة عن غير عمد.

5-6 المهام

يرد موجز للقائمة المقترحة بالمجالات المطلوب بحثها من أجل تقديم خط الأساس المناسب الخاص بوضع خطة التنفيذ الوطنية في موجز محتويات خطة التنفيذ الوطنية (بالمرفق 5)، ويجب قراءة هذه المحتويات جنباً إلى جنب مع الشرح الخاص بالأعمال الوارد بأسفل.

إستعراض الأعمال المطلوبة في هذه المرحلة من مراحل البرنامج وبحث مدى الحاجة إلى التدريب أو المساعدة الخارجية من أجل ضمان أقصى فعالية لأفرقة العمل القائمة بعمل التقييمات. وسيكون من المفيد تنسيق مطالب التدريب والخبرات المطلوبة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جمع موجز معلومات بسيط من أجل إستكمال الجزء الوصفي من الخطة. يمكن الحصول على هذا الموجز من أي موجز بيانات وطنية موجود مُعد لإدارة المواد الكيميائية أو موجز مشابه موجود بالفعل (العناوين موجودة في "موجز محتويات خطة التنفيذ الوطنية" (أنظر المرفق 5).

إذا لم يكن قد تم إعداد موجز بيانات وطنية، فيمكن بحث البدء فيه ودمجه في عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية. يوجد توجيه بشأن إعداد موجز البيانات الوطني في وثيقة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" إعداد موجز بيانات وطنية لتقييم البنية التحتية الوطنية من أجل إدارة المواد الكيميائية: الوثيقة التوجيهية والملحق المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة "إعداد/تحديث موجز البيانات الوطني كجزء من خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم"، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002).

ويمكن أيضاً أن تتوفر معلومات أخرى عن طريق تقييمات إقليمية مثل التقييم الإقليمي للمواد السمية الثابتة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويمكن الحصول عليها جاهزة من الإنترنت. (يوفر الموقع www.epa.gov/cien) معلومات عن كيفية البحث بطريقة فعالة عن الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية الأخرى على مشروع شبكة تبادل معلومات المواد الكيميائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة الحماية البيئية بالولايات المتحدة).

بدء تقييم المواد الكيميائية "المنتجة عن عمد" كما تعرفها الاتفاقية. ولأغراض وثيقة التوجيه هذه، تم تقسم التقييمات بهذه المجموعة من المواد الكيميائية إلى قسمين –

"تقييم مبيدات الآفات المركبة من الملوثات العضوية الثابتة" (أنظر 11 - المرفق 2) و"تقييم مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور" (أنظر 12 - المرفق 3).

بدء "تقييم المواد الكيميائية المنتجة عن غير عمد" (أنظر 13 - المرفق 4).

وتظهر بعض الملوثات العضوية الثابتة في أكثر من فئة. ومن المهم أن نلاحظ مثلاً أن سداسي كلورو البنزين (HCB) يمكن إعتباره مبيد آفات مركب من ملوثات عضوية ثابتة، ومادة كيميائية صناعية، كما يمكن إعتباره أحد الملوثات العضوية الثابتة المنتجة عن غير عمد. وسداسيات كلورو البنزين هي مواد كيميائية صناعية تظهر أيضاً في شكل ملوثات عضوية ثابتة نتجت عن غير قصد لذلك فإنه من الضروري مراعاة بحث كل المعلومات ذات الصلة بهذه المواد الكيميائية.

إستعراض وتقييم الإطار القانوني والبنية التحتية المؤسسية من حيث الوفاء بمقتضيات اتفاقية استكهولم.

ولدى النظر في الإطار القانوني والبنى التحتية فيما يتعلق بتلبية متطلبات اتفاقية استكهولم، ينبغي إجراء تقييم للإطار والبنى التحتية المعدة لتنفيذ اتفاقات بيئية دولية أخرى مثل اتفاقية روتردام واتفاقية بازل وما إذا كانت هذه قابلة للتطبيق. لدى وضع البنى التحتية اللازمة لاتفاقية استكهولم لا بد من إيلاء الاعتبار للقيام، بشكل متزامن، بوضع الإطار القانوني ذي الصلة والبنى التحتية لاتفاقية روتردام.

استعراض وضع قرارات الاستيراد المتخذة بموجب إجراء الموافقة المسبقة عن علم لاتفاقية روتردام بالنسبة لتلك المواد الكيميائية التي تخضع أيضاً لاتفاقية استكهولم وذلك كوسيلة لتحديد الأهداف الوطنية فيما يتعلق بهذه المواد.

تحديد الثغرات بوضوح، مثلاً في المعلومات المتوفرة، وأوجه القصور في الخبرات التقنية وقدرات الإنفاذ متى ما تظهر.

وضع قائمة بالمجالات ذات الأولوية أو المجالات ذات الإهتمام البالغ والتي تم اكتشافها أثناء عملية التقييمات، وتلخيص حالة المعرفة، والتأثيرات المعروفة والمخاطر المحتملة، إضافةً إلى الإجراءات العلاجية المحتملة.

جمع وتلخيص البيانات المتاحة عن مستويات الملوثات العضوية الثابتة من المواد الكيميائية في البيئة ومستويات تعرض البشر. من المفيد أيضاً تجميع أي بيانات مهمة عن تركيزات الملوثات العضوية الثابتة في عناصر المحيط البيئي - الهواء، والتربة والماء، والترسيبات، والنبات والحيوان. كما يجب أيضاً استعراض وتلخيص أي عمل بشأن تعرض البشر والنظام الإيكولوجي. ويجب أن يشمل الموجز النهائي تفاصيل القياسات التي أُجريت، أي برامج قائمة أو كانت تنفذ، والدراسات الدولية (مثل دراسات منظمة الصحة العالمية عن تلوث لبن الأم) وكذلك أنواع العينات المتضمنة. وقد تم وضع التوجيه بشأن جمع وتلخيص هذه البيانات لتطبيقه في "تقييم المواد السمية

الثابتة على المستوى الإقليمي – وثيقة توجيه لتجميع، وتقييم البيانات المتعلقة بمصادر المواد السمية الثابتة، ومستوياتها وتأثيراتها البيئية"، (إدارة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أيلول/سبتمبر 2000) والتقييم بتمويل من مرفق البيئة العالمية.

التأكد من إقامة روابط، ما كان مناسباً، مع المبادرات الوطنية ذات الصلة لإزالة أي إزدواج أو تضارب في الأعمال ولتعظيم فعاليتها (مثل مبادرات إدارة المواد الكيميائية، وإدارة النفايات والتخلص منها، ومكافحة التلوث، والتنمية المستدامة).

تحديد وتقييم أي اتفاقات إقليمية، أو دون إقليمية أو دولية في هذا الصدد وملاحظة أي روابط مناسبة بينها وبين عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية[9].

تخطيط وتيسير تبادل المعلومات أو المشاركة في عملية تبادل المعلومات مع الأطراف الأخرى، حسبما ورد في المادة 9 من الاتفاقية. يمكن أن تحصل وحدة تنسيق البرامج على معلومات قيمة من خلال عملية تبادل المعلومات، تساعد في عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية.

مواصلة التصدي للحاجة إلى المعلومات، زيادة الوعي والتعليم لجمهور العامة طبقاً للمادة 10 من الاتفاقية وبما يتوافق مع خطة المشروع.

بحث الجوانب الخاصة بالبحوث، والتطوير والرصد طبقاً للمادة 11 من الاتفاقية.

وبناء على المعارف المكتسبة أثناء عملية الاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه، بحث الآثار الاجتماعية – الاقتصادية، بما فيها الآثار السلبية على العمال والمجتمعات المحلية، من جراء استخدام الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها وإستبدالها وتقليلها بالإضافة إلى بحث البنية التحتية التجارية لإدخال بدائل آمنة. توجد بعض الملاحظات ذات الصلة بالتحليلات الاجتماعية - الاقتصادية في 15 المرفق 6، وفي "وثيقة التوجيهات التقنية لاستخدام التحليلات الاجتماعية والاقتصادية – في صنع القرارات المتعلقة بإدارة اخطار المواد الكيميائية".

6-6 الطريقة والنهج

وقد تكون هذه المرحلة أحد الخطوات الرئيسية في وضع خطة التنفيذ الوطنية وتتطلب مدخلات تقنية قوية وبحث شامل للموقف.

ولإدارة هذه العملية بنجاح سيكون من المهم وجود إتصالات قوية بين منسق المشروعات الوطني وأعضاء وحدة تنسيق البرامج، وإتصالات قوية كذلك بين "أفرقة العمل" والأفراد المسؤولين عن التقييمات وأعمال الصياغة المحددة.

---

(9) يمكن للمنظمات البيئية الحكومية الدولية أو الأمانة المؤقتة لاتفاقية استكهولم تقديم المساعدة في هذا الصدد.

من المتوقع أن تقع على عاتق أفرقة العمل مسؤولية – بذل الجهد الأكبر في جمع البيانات وتوليدها وضمها.

يمكن استخدام الحلقات التوجيهية والاجتماعات الدورية لوحدة تنسيق البرامج لضمان إلمام جميع الأعضاء بالتقدم المحرز ولإستعراض أهداف واستنتاجات لأفرقة أولاً بأول وهي تتقدم في سيرها.

يجب مداومة إحاطة لجنة التنسيق الوطنية بالتطورات، تمشياً، مع الآلية التي تم الاتفاق عليها آنفاً.

7-6 وثائق التوجيه المتاحة

وثيقة توجيه لجمع وضم وتقييم البيانات عن مصادر المواد السمية الثابتة، ومستوياتها وتأثيراتها في البيئة، (إدارة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أيلول/سبتمبر 2000).

برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2003، "مجموعة أدوات قياسية لتحديد إطلاقات الديوكسين والفيوران وتحديدها كمياً".

المعلومات والبرامج المتعلقة بمبيدات الآفات المتقادمة المتوفرة على شبكة الإنترنت

http://www.fao.org./WACENT/FAOINFO/AGRICULT/AGP/AGPP/PesPesticid/Disposal/guides.en.htm

(وتتوفر هذه المعلومات أيضاً على قرص مدمج بمنظمة الأغذية والزراعة).

توجيهات للسلطات الوطنية المعينة بشأن أداء أمانة لاتفاقية روتردام (روما، جنيف 2004، متاحة فقط بشكل مطبوع للحصول على نسخة يمكن الاتصال بأمانة اتفاقية روتردام.

وثائق توجيه القرارات لكل مادة من المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم في إطار اتفاقية روتردام.

منشور الموافقة المسبقة عن علم

كتيب التدريب على عمل قائمة جرد لمبيدات الآفات المتقادمة، منظمة الأغذية والزراعة، سلسلة التخلص من مبيدات الآفات العدد 10.

أداة تدقيق مرجعي لاتخاذ قرارات واعية لدى وضع خطط عمل بشأن مبيدات الآفات بموجب اتفاقية استكهولم

مبادئ توجيهية لتحديد مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والمواد المحتوية عليها، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1999).

استمارات تقارير قوائم الجرد – قوائم جرد المعدات المحتوية على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (برنامج الأمم المتحدة للبيئة آب/أغسطس 2002).

إعداد/دراسة اجمالية وطنية لتقييم البنية التحتية الوطنية لإدارة المواد الكيميائية أو وثيقة توجيه، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، 1996).

وثيقة توجيه وملحق متصل بالملوثات العضوية الثابتة "إعداد وتحديث دراسة إجمالية وطنية في إطار خطة وطنية لتنفيذ اتفاقية استكهولم "(معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، 2002). (مشروع عمل)

تعريف المكثفات المحتوية على ثنائي الفينيل متعدد الكلور – كتيب معلومات للفنيين والمقاولين الكهربائيين (المجلس الأسترالي – النيوزيلندي للبيئة والحفظ البيئي، 1997).

مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور: مجموعة معلومات مستقاة من توصيات لجنة هلسينكي، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بشأن تلوث الهواء العابر للحدود على المدى الطويل، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنتا أوسلو وباريس لمنع تلوث البحار وتحليل التدابير المناسبة من أجل المناولة الآمنة والحد من إطلاقات ثنائي الفينيل متعدد الكلور من المعدات العاملة المحتوية على ثنائي الفينيل متعدد الكلور (لجنة هلسينكي 2001).

مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور: تجميع وتقييم المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة، مع التركيز على الموقف التشريعي، استخداماتها الحالية، مخزوناتها والإطلاقات، (لجنة هلسينكي، 2001).

إطار عمل لإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، 2002).

محولات ومكثفات ثنائي الفينيل متعدد الكلور – من الإدارة إلى إعادة التصنيف والتخلص، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

إطلاقات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والهيدروكربون العطري متعدد الحلقات من عمليات الترميد وتوليد الطاقة، الوكالة البيئية، (التقرير التقني للبحوث والتنمية، 2002) (الوكالة البيئية) (إنجلترا وويلز).

وثيقة التوجيه التقني بشأن استخدام التحليل الاجتماعي والاقتصادي في صنع قرارات إدارة أخطار المواد الكيميائية (إدارة البيئة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2002).

للحصول على الإرشادات حول الوصول إلى المعلومات عن المواد الكيميائية على الإنترنت وحول إنشاء شبكة تبادل معلومات، أنظر http://www.epa.gov/cienأو أتصل ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأمور المتعلقة بشبكة تبادل معلومات المواد الكيميائية.

7- المرحلة الثالثة – تقييم الأولويات وتحديد الهدف

تم تصميم هذه المرحلة لكي تؤدي إلى تقييم تمهيدي للقضايا ذات الأولوية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة على أساس نظام وطني متعدد المعايير[(10)] يحدد أكثر القضايا أهمية لمواجهتها. بالإضافة إلى ذلك يتم وضع الأهداف الأولية لتوجيه عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية والأنشطة الوطنية في مجال الملوثات العضوية الثابتة.

7-1 الهدف

وضع معايير وطنية محددة لوضع الأولويات بالنسبة للآثار الصحية والبيئية الناتجة عن الملوثات العضوية.

تقييم المعلومات المتاحة من المرحلة الثانية لتحديد المجالات ذات الأولوية بالإهتمام.

تحديد الثغرات في البيانات وأوجه القصور الأخرى في المعلومات المتاحة التي تحول دون إجراء تقييم كامل للأولويات.

تحديد أهداف مناسبة قصيرة وطويلة المدى لإدارة الملوثات العضوية الثابتة وتمتثل لاتفاقية استكهولم فضلاً عن استخدام اتفاقية روتردام كوسيلة لتحديد واتخاذ إجراء استباقي/وقائي للإدارة بفعالية المواد الكيميائية التي تحمل خصائص الملوثات العضوية الثابتة.

7-2 المخرجات

(10) يجب أن يتم التقييم على أساس كل القضايا ذات الصلة – لذلك يجب وضع نظام ترجيح "متعدد المعايير" لضمان مراعاة جميع القضايا.

وضع مجموعة من المعايير الوطنية المحددة من أجل تحديد أولويات الآثار الصحية والبيئية الناتجة عن الملوثات العضوية الثابتة.

تقييم تمهيدي للأولويات الخاصة بالبلد.

تحديد الثغرات الموجودة في البيانات وأوجه القصور التي تحول دون إجراء تقييم كامل.

سلسلة من الأهداف الوطنية التمهيدية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة الرامية للامتثال لاتفاقية استكهولم.

فهم الصلات المحتملة باتفاقية روتردام والفرص السانحة للتآزر – الإجراءات التعاونية بين الاتفاقيتين.

3-7 المسؤولية الأولى

ستقوم وحدة تنسيق البرامج بوضع المعايير وإستعراض العمل المنجز من أجل إنشاء موقف خط الأساس. قد يحتاج الأمر إلى خبرات خارجية من إستشاريين، أو إدارات حكومية أخرى أو آخرين. وسيتم إستعراض التوصيات المقدمة من وحدة تنسيق البرامج بواسطة لجنة التنسيق الوطنية للمساعدة في تشكيل أولويات البلد والمساعدة في تحديد أهدافه.

ومن أجل التأكد من أن العمل المنفذ بموجب اتفاقية روتردام يتم إيلاؤه الاعتبار التام، ينبغي للسلطة الوطنية المعينة والمحددة في إطار اتفاقية روتردام المشاركة في ذلك.

4-7 المهام

وضع معايير ومؤشرات تساعد في معرفة ما إذا كانت النتائج المستخلصة من جمع البيانات والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالملوثات العضوية الثابتة، تشير إلى احتمال وجود مشكلة مهمة. يجب أن تراعى هذه المعايير التأثيرات الصحية، والبيئية، والاجتماعية – الاقتصادية ومدى توافر البدائل.

إجراء استعراض لنتائج تقييم الملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات (المرفق 2) وتقييم مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (المرفق 3) وتقييم المواد الكيميائية المنتجة عن غير عمد (المرفق 4) وأي معلومات أخرى تم جمعها على ضوء المعايير الموضوعة أعلاه.

إستعراض نتائج الاستعراض التشريعي الذي أُجري في المرحلة الثانية على ضوء متطلبات اتفاقية استكهولم وذلك لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تغييرات، وطبيعة هذه التغييرات والجدول الزمني لتنفيذ هذه التغييرات بما يتمشى مع التزامات الطرف بموجب الاتفاقية.

إستعراض إطار العمل المؤسسي لتحديد المجالات المحتملة ذات الأولوية التي في حاجة إلى تعزيز وتحسين.

استعراض المتطلبات والالتزامات القانونية تجاه الاتفاقات الدولية، الإقليمية والوطنية (على سبيل المثال، الأحكام ذات الصلة باتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، والاتفاقات الإقليمية التي تتناول الملوثات العضوية الثابتة أو السياسات الوطنية المعنية بإدارة المواد الكيميائية، إلخ) وتحديد مواطن الضعف في الأوضاع المؤسسية، والقانونية والبيئية ذات الصلة.

وبناء على ذلك الاستعراض، صياغة أولويات للعمل للوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية استكهولم، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمواد 3 و4 و5 من الاتفاقية والمرفقات المتصلة بها.

تنفيذ عملية أولية لتحديد الأهداف. وينبغي أن تقدم وحدة تنسيق البرامج خلفية معلومات أساسية عن الوضع الحالي، بما في ذلك، الثغرات الموجودة في البيانات وأوجه القصور والهيكل العام للأهداف المحتملة المتعلقة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة. ويمكن أن تعمل لجنة التنسيق الوطنية مع مجموعات أكبر من أصحاب المصلحة أو عن طريق تنظيم حلقات العمل، على سبيل المثال، لمناقشة الأهداف المناسبة قصيرة وطويلة المدى. ويمكن استخدام هذه الأهداف التمهيدية لتشكيل المرحلة التالية من عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية، حيث سيتم إستعراضها وتحديثها كلما توفرت معلومات إضافية.

5-7 الطريقة والنهج

تقوم وحدة تنسيق البرامج بوضع قائمة بالمعايير المحتملة لتقييم أولويات القضايا المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. ويمكن مراجعة هذه القائمة على أساس المعايير المستخدمة في البلدان الأخرى وإستعراضها من قبل المنظمات الدولية أو الخبراء الدوليين. وينبغي أن تضع وحدة تنسيق البرامج استعراض لجنة التنسيق الوطنية لهذه المعايير وتعليقاتها عليها قبل المضي في بلورتها.

تقوم وحدة تنسيق البرامج ببدء استعراضات للبيانات التي تم جمعها في المرحلة الثانية من مراحل وضع خطة التنفيذ الوطنية كما ورد آنفاً، وعمل تقييم أولي للمجالات الرئيسية وقائمة الأولويات باستخدام المعايير الموضوعة سلفاً.

يقدم هذا التقييم وهذا الاستعراض للجنة التنسيق الوطنية للتعليق.

وبناء على متطلبات اتفاقية استكهولم وتقييم التغييرات المطلوبة لتنفيذ هذه المتطلبات، بالإضافة إلى قائمة الأولويات، تقوم وحدة تنسيق البرامج بوضع قائمة بالأهداف المحتملة لإدارة الملوثات العضوية الثابتة وتنفيذ الاتفاقية.

وتُسخر لجنة التنسيق الوطنية أو أية آلية أخرى لاستعراض الأهداف المحتملة ووضع أهداف تمهيدية على المدى القصير والطويل من أجل إدارة الملوثات العضوية الثابتة ووضع خطة التنفيذ الوطنية.

6-7 وثائق التوجيه المتاحة

وضع خطة إدارة مخاطر لمادة كيميائية ذات أولوية، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، 2001) (مشروع عمل).

تعزيز تبادل المعلومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، شباط/فبراير 2003) (مشروع تمهيدي).

8- المرحلة الرابعة – صياغة خطة التنفيذ الوطنية

8-1 الهدف

تحديد وجمع المعلومات بشأن الخيارات المحتملة لإدارة الملوثات العضوية الثابتة لتلبية الالتزامات بموجب اتفاقية استكهولم والالتزامات ذات الصلة المترتبة على اتفاقية روتردام مع الإشارة إلى نطاق التطبيق والقيود، والتكاليف والفوائد المتعلقة بكل خيار.

ترتيب الخيارات المتاحة والأعمال الضرورية حسب الأولوية للوفاء بمتطلبات اتفاقية استكهولم والأهداف الوطنية.

وضع مشروع خطة تنفيذ وطنية مناسبة للبلد لكي تفي بمتطلبات اتفاقية استكهولم، وبالأهداف والأولويات الوطنية الخاصة بهذا البلد، تكون منسقة مع الأنشطة الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك حسبما هو ضروري ومناسب.

تحديد الاحتياجات من المساعدات المطلوبة لاستكمال التقييمات الإضافية وجمع المعلومات لإتمام خطة التنفيذ الوطنية وتنفيذها.

8-2 المخرجات

استعراض الخيارات المتاحة للوفاء بالتزامات اتفاقية استكهولم وكذلك اتفاقية روتردام حيثما كان ذلك مناسباً والأهداف الوطنية الخاصة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة.

مشروع خطة تنفيذ وطنية مناسبة لتقديمها إلى مؤتمر الأطراف تتضمن خطط عمل لمعالجة الجوانب المتعلقة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة مع المعلومات الداعمة، متى كانت ضرورية لتنفيذ اتفاقية استكهولم وتحقيق الأهداف الوطنية الخاصة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة.

تحديد الحاجات لبناء القدرات والمساعدات الخارجية من أجل الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية.

8-3 المسؤولية الأولى

ستكون وحدة تنسيق البرامج مسؤولة عن العمل في هذه المرحلة. يمكن لوحدة تنسيق البرامج الإستعانة بالمساعدة المقدمة من الإستشاريين، والخبراء الخارجيين والمنظمات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيتم استعراض هذه العملية ورصدها بواسطة لجنة التنسيق الوطنية طبقاً للآليات القائمة.

8-4 المهام

تقييم الخيارات

وبناء على نتائج الاستعراض الذي تم القيام به في المرحلة الثالثة والذي يبين الموقف الراهن بالبلد ويحدد الجوانب التي لا تتفق مع التزامات الاتفاقية والأولويات والأهداف الوطنية، يتم وضع قائمة مركزة بالخيارات والتدابير التي تنهض بالبلد إلى المستوى المطلوب. وقد يكون من الأفضل أن يتم بحث كل مجموعة من مجموعات المواد الكيميائية المراد تناولها على حدة (الملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات، المواد الكيميائية الاصطناعية/مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والملوثات العضوية الثابتة المنتجة عن غير عمد) ووضع سلسلة من الخطوات مع بيان بالتكاليف والموارد المطلوبة، والآثار وتقييم الفوائد والنتائج فالتوجيهات المتعلقة بوضع خطط العمل والتوجيهات التي أعدتها إدارة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار اتفاقية استكهولم، تصف العناصر التي يتعين النظر فيها والخطوات اللازمة لوضع خطط واستراتيجيات العمل التي تكفل التصدي لمتطلبات الاتفاقية. ويوجد توجيه بشأن استخدام نهج واحد شامل لتقييم التقنيات البيئية وإطار عمل لتقييم المخاطر البيئية في مطبوع بعنوان كتاب التشغيل التقني المعنى بأدوات الإدارة البيئية الخاصة بتحليل القرارات، إصدار المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، السلسلة 14 من المطبوع التقني، اليابان، www.unep.or.jp/ietc/Publications/techpublications/techPub-14index.asp.

استعراض النتائج والخيارات من حيث مقارنة فاعليتها بتكاليفها وفوائدها وتحديد ما إذا كانت الأهداف الوطنية تحتاج إلى تعديل على ضوء هذه النتائج، والموارد المتاحة وأي تغييرات في الأولويات.

وضع خطة التنفيذ الوطنية – قضايا عامة

وتشير الاتفاقية إلى وضع خطط واستراتيجيات محددة أي خطة عمل بشأن الـ د.د.ت واستراتيجية لتحديد المواقع الملوثة. وتشجع الأطراف على تحليل الاتفاقية حتى تمكن كل طرف من تحديد المتطلبات والعناصر المقترحة بالنسبة له.

وتوصي هذه التوجيهات أيضاً بخطط عمل واستراتيجيات إضافية لم تذكر صراحة في الاتفاقية ولكنها قد تكون مفيدة للأطراف كل على حدة في تنظيم أنشطته والوفاء بالتزاماته تجاه إعداد خطة تنفيذ وطنية.

وقد تود الأطراف، عندما يكون ضرورياً ومناسباً، ربط خطط العمل والاستراتيجيات المخططة للوفاء بالتزامات اتفاقية استكهولم والأهداف الوطنية الخاصة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة، مع البرامج الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة والقائمة بالفعل، خاصة تلك المعنية بإدارة المواد الكيميائية، الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض، الإدارة السليمة بيئياً للنفايات ومكافحة التلوث الاصطناعي. سيتم خلال كل مراحل العملية بحث التدابير المناسبة الخاصة بطريقة الأداء أو المؤشرات التي سيتعين استخدامها لتحديد فعالية التدابير المتخذة من أجل تضمينها بخطة التنفيذ الوطنية.

ولدى وضع الإستراتيجيات وخطط العمل لاتفاقية استكهولم، قد يكون من المفيد كثيراً على صعيدي الكفاءة والفعالية الشاملة أن يتم تنسيق الأنشطة مع كل من اتفاقية روتردام واتفاقية بازل. ويتم إبراز الصلات مع العناصر الأساسية لاتفاقية روتردام في هذه الوثيقة. وبالمثل، يتم تحديد الفرص للعمل التعاوني في تنفيذ اتفاقية روتردام وذلك في توجيه أكثر تفصيلاً بشأن خطط العمل الفردية الذي سيعد بموجب اتفاقية استكهولم. ويرد تبيان الروابط بين هذه الاتفاقيات بصورة أكبر في وثيقة بعنوان "اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات الخطرة"، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

وعند وضع كل اتفاقية، من الأفضل أن يتم بحث الإحتياجات الإدارية لتنفيذ الاتفاقية، وتحديد الآليات التي تكفل إقرارها في القانون المحلى، ووظائف ومسؤوليات الأمانة وأي مهام أو مسؤوليات أخرى للتنفيذ. وينبغي الانتباه إلى أي تدابير للتعزيز المؤسسي والتنظيمي (بالاستعانة بالنتائج المستخلصة من الأعمال الأساسية، وعملية تطوير خطة العمل).

تحديد المتطلبات الخاصة بالإعفاءات أو أي قضايا أخرى تتعلق بالاتفاقية. وإقتراح آلية لضمان تحديث هذه الإعفاءات عند الضرورة.

وضع خطة التنفيذ الوطنية – العناصر وخطط العمل المحددة

قد يكون من المفيد عند وضع أية خطة عمل للملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات الإستعانة بوثيقة برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات المعنونة "الحد من استخدام مبيدات الآفات العضوية الثابتة وإنهاؤه 2002" ووثيقة منظمة الأغذية والزراعة المعنونة "مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات" وذلك من أجل تكامل التدابير المعنية بالملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات مع الأهداف الأكثر شمولاً والخاصة بالإدارة المستدامة للمحاصيل. يمكن أن توفر سلسلة الوثائق والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التعامل مع مشكلة مبيدات الآفات المتقادمة، إطار عمل لمواجهة المخزونات وللعمل من أجل ضمان عدم ظهور هذه المشاكل مرة أخرى. يجب أن يتم ربط العمل في هذا المجال وتنسيقه مع خطة التنفيذ الوطنية في الجزء الذي يتعامل مع الملوثات العضوية الثابتة كنفايات.

تشجع البلدان التي تستخدم الـ د. د. ت أو التي قد تحتاج لاستخدامه، على صياغة وتنفيذ خطط عمل تتناول بالتحديد العناصر المدرجة في الجزء الثاني من المرفق باء للاتفاقية، يجب وضع التوجيه المشار إليه آنفاً في الإعتبار بالإضافة إلى توجيه منظمة الصحـة العالمية المعنى باستخدام و إستبدال مـادة الدى. دى. تى، بما في ذلك الوثيقة "خطة عمل من أجل الحد من الإعتماد على مادة الـ د. د. ت في مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض" WHO/SDE/WSH/01.5، (منظمة الصحة العالمية، 2001).

يحدد المرفق ألف، الجزء الثاني من اتفاقية استكهولم المتطلبات الخاصة بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والتي تعكس الاستخدام واسع الإنتشار لهذه المركبات في الأجهزة التي تعمر طويلاً. ويمكن وضع خطة عمل لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور على أساس نتائج التقييم التمهيدي بشأن استخدامات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور وتحديد مدى الحاجة إلى تعريف وتحديد الأجهزة التي تستخدم مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والتوقف عن استخدامها حسبما ورد في الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشجع هذه الأنشطة التدابير التي من شأنها الحد من التعرض والحد من المخاطر. كما يجب ربط تدابير التخلص من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ومناولة نفايات ثنائي الفينيل متعدد الكلور للإستراتيجيات المعنية بالمخزونات والنفايات.

سيكون من الضروري إقتراح خيارات لإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور للوفاء بإلتزامات الاتفاقية بالإضافة إلى إزالة استخدامات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والتخلص من استخداماتها في وقت مبكر، وتحديد القيود والتكاليف، الفوائد والمخاطر المحتملة الخيارات المختلفة (مدى توفر إمكانية التخلص وتكاليفها وتكاليف الإستبدال؛ ومدى توفر البدائل؛ وتقييم التلوث البيئي المحتمل نتيجة للتسرب؛ وتحديد المناطق الحساسة، إلخ). وتقدم وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "محولات ومكثفات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور – من الإدارة إلى إعادة التصنيف والتخلص"، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002) توجيهاً مفيداً بشأن كثير من عناصر إدارة أجهزة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والسوائل البديلة. وتقدم وثيقة لجنة هلسينكي "توجيه بشأن التدابير الخاصة بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور" (لجنة هلسينكي 2001) تفاصيل بالتدابير الجاري تنفيذها في بلدان لجنة هلسينكي لإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. بينما تقدم الوثيقة "إطار عمل لإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور"، (المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، 2002)، قائمة بعناصر نهج محتمل للإدارة السليمة بيئياً لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور.

ستكون الوثائق التالية مفيدة في بحث الخيارات المحتملة للتخلص من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور "دراسة إستقصائية لتكنولوجيات تدمير مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور المتاحة في الوقت الحالي من غير الترميد"، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000) و"قائمة بقدرات تدمير مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في جميع أنحاء العالم"، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1998).

يمكن أن يوفر توجيه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية معلومات وإستراتيجيات قيمة يمكن أن تساعد في وضع إطار عمل مناسب لإدارة الملوثات العضوية الثابتة. وتوفر الصفحة الرئيسية للبرنامج على الإنترنت: http://www.unitar.org/cwm وصلات بتوجيهات أخرى في قضايا إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك، تقييم المخاطر. يجب وضع خطة عمل محددة بشأن إطلاق الملوثات

العضوية الثابتة من الإنتاج غير المتعمد وذلك طبقاً للمادة 5 من الاتفاقية. ويمكن أن تطور هذه الخطة على مستوى وطني أو دون إقليمي أو إقليمي، حسبما هو مناسب. ويجب أن تتصدى الخطة إلى الحاجة إلى تقييم وتحديث تقديرات الإنبعاثات استناداً على مجموعة أدوات الجرد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجب أن تتكامل مع أي أنشطة وطنية أخرى تعنى بقوائم الجرد أو أي سجلات إطلاق الملوثات (على سبيل المثال، سجلات إطلاق الملوثات وإنتقالها). ويجب أن تتضمن كذلك أنشطة محددة لتشجيع التعليم والتدريب والوعي بالإستراتيجيات، وآلية لتقييم فعالية هذه الإستراتيجيات. ويمكن تدعيم الإجراءات بشأن استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لتقليل حالات الإطلاق من الإنتاج غير المقصود طبقاً للاتفاقية، بالتوجيه الذي يعكف على وضعه فريق الخبراء المعنى بأفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية الذي أنشأته لجنة التفاوض الحكومية الدولية التابعة للاتفاقية. ويمكن أن يستند هذا التوجيه على المبادئ الموجزة في الجزء الخامس من المرفق جيم من الاتفاقية.

وسيكون من الضروري وضع إستراتيجيات للحد من أو القضاء التام على الإنبعاثات من المخزونات والنفايات، وفقاً للمادة 6 من الاتفاقية، وتنسيق الأعمال والتدابير مع الخطط الخاصة بكل مجموعة من مجموعات الملوثات العضوية الثابتة. وينبغي أن تنظر البلدان في تنسيق أعمالها بشأن الملوثات العضوية الثابتة مع برامجها ومبادراتها الشاملة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. ويوجد توجيه بشأن إدارة المخازن والمخزونات ضمن سلسلة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بمبيدات الآفات المتقادمة، كما ورد آنفاً. تعكف أمانة اتفاقية بازل حالياً على وضع توجيه بشأن الملوثات العضوية الثابتة كنفايات بعنوان "مبادئ توجيهية تقنية بشأن النفايات التي تتألف من أو تحتوى على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، ثلاثي الفينيل متعدد الكلور وثنائي الفينيل متعدد البروم (Y10)"، (ومن المقرر تحديث هذه الوثيقة اعتباراً من عام 2002). كما توجد تفاصيل لمبادئ توجيهية عامة أكثر بشأن إدارة النفايات الخطرة على موقع اتفاقية بازل بالشبكة (http://www.basel.int/).

وسيكون من الضروري أيضاً وضع إستراتيجيات مناسبة لتحديد وإدارة المواقع الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة وفقاً للمادة 6 من الاتفاقية. وتوجد بعض المعلومات التي تساعد في تحديد المواقع الملوثة بالديوكسينات والفيورانات بمجموعة قوائم الجرد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويوجد توجيه بشأن تقييم وإدارة المواقع الملوثة بمبيدات الآفات بـ "تقييم تلوث التربة: دليل مرجعي" (منظمة الأغذية والزراعة، 2002).

يجب على البلدان التخطيط لتبادل المعلومات أو تيسير أو مواصلة تبادل المعلومات الجاري مع الأطراف الأخرى للاتفاقية (طبقاً للمادة 9 من الاتفاقية). ويمكن الحصول

على توجيهات مهمة بوثيقة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المعنون "تبادل المعلومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية". ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن تبادل المعلومات والعمل في الشبكات من مشروع شبكة تبادل معلومات المواد الكيميائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة حماية البيئة للولايات المتحدة http://www.epa.gov/cien.

على كل طرف أن يعمل، في حدود قدراته، على نشر وتيسير المعلومات العامة وزيادة الوعي والتثقيف وفقاً للمادة 10 من الاتفاقية..

على الأطراف أيضاً أن تعمل، في حدود قدراتها، على تشجيع أو إجراء البحوث والتطوير والرصد والتعاون في مجال الملوثات العضوية الثابتة، وأن تنشئ آلية إبلاغ لتقييم التقدم المحرز وإعداد تقارير وفقاً لمتطلبات الاتفاقية (وستعد أمانة الاتفاقية توجيهاً بهذا الخصوص).

صياغة خطة التنفيذ الوطنية

على كل طرف أن يضع "خطة طريق" مفصلة تبين ما هي التدابير المطلوبة، وما هي الأطراف الفاعلة اللازمة وما هي الموارد الضرورية. وينبغي وضع تفصيلات وأدوار الأطراف الرئيسية الفاعلة ومسؤولياتها إلى جانب آلية للتنفيذ. كما ينبغي تفصيل الدور والمدخلات المطلوبة من المنظمات الدولية والموارد المالية والتقنية المطلوبة. ومن المفيد هنا أن يتم وضع مصفوفة إطارية معقولة لكي تبين بوضوح ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها وما هي الأعمال والموارد الضرورية المطلوبة لتنفيذ هذه الخطوات. ويوجد توجيه مفصل عن استخدام أدوات إطار العمل المنطقي لتخطيط المشروع في "مقدمة لنهج إطار العمل المنطقي".

سيكون من الضروري صياغة وثيقة خطة التنفيذ الوطنية. ويمكن استخدام الخطوط العريضة لمحتويات خطة التنفيذ الوطنية كدليل للمجالات التي قد يمكن إدراجها في خطة التنفيذ الوطنية. ومن الواضح أن التفاصيل في أي قسم ستعتمد على الوضع في كل بلد، وعلى الأولويات الموضوعة، وأهداف البلد ومستوى الأعمال المطلوبة به للوفاء بالتزامات الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، تفي الحالات التي يعرف فيها يقيناً أن المواد الكيميائية لم يستخدم فيها لا في الماضي ولا في الحاضر وأن التشريعات النافذة فيها تشريعات قائمة للوفاء بمتطلبات الاتفاقية، لا تلزم الحاجة لتفصيلات كبيرة في هذا الصدد بخطة التنفيذ الوطنية.

الحاجات الخاصة بالمساعدات

يلزم أن يتم تحديد واضح للمجالات التي تحتاج إلى مساعدات قبل غيرها أثناء تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية. وينبغي، ما كان مناسباً تقديم أكبر قدر من التفاصيل عن طبيعة المساعدات المطلوبة، والأهداف التي سيتم تحقيقها، والإحتياجات التي سيتم التصدي

لها تحديدها مع مؤشرات للتكاليف والموارد والنتائج. وتتراوح هذه الإحتياجات من احتياجات للمعلومات، والتدريب، والتقييم إلى المشروعات الاستثمارية. ومن الواضح أن أية مشروعات استثمارية تم تحديدها لا بد أن تقيم تقييماً كاملاً وبالتنسيق مع المانحين المحتملين وطبقاً لممارسات جيدة وينبغي للبلدان أن تحدد هذه المجالات التي تتيح فيها الموارد للتمويل المشترك للأنشطة.

5-8 الطريقة والنهج

ستقوم وحدة تنسيق البرامج بإدارة عملية تقييم الخيارات بالإستعانة بالخبرات من داخل البلد أو خارجه حسب الحاجة.

إن وضع خطط العمل، وتحديد الخيارات وصياغة الأقسام التمهيدية لخطة التنفيذ الوطنية سيكون مسؤولية أفرقة العمل وأفراد من وحدة تنسيق البرامج، مضافاً إليهم الخبرات الخارجية من داخل أو خارج البلد حسب الحاجة.

ستكون هناك حاجة إلى التنسيق الدقيق في المجالات المشتركة مثل الآلية التشريعية والتنفيذية إستيراد وتصدير وتحديد النفايات، وتصنيفها وإدارتها.

6-8 وثائق التوجيه المتاحة

كتاب التشغيل التقني بشأن أدوات الإدارة البيئية لتحليل القرارات، المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، السلسلة 14 من المطبوع التقني، أنظر،

.www.unep.or.jp/ietc/Publications/techpublications/techPub-14index.asp

الاتفاقيات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

الحد من وإنهاء استخدام مبيدات الآفات العضوية الثابتة، (برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، 2002).

برنامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن مبيدات الآفات المتقادمة.

تقييم تلوث التربة: دليل مرجعي (منظمة الأغذية والزراعة، 2002)

دليل بشأن وضع القوانين الوطنية لتنفيذ أمانة اتفاقية روتردام (أيلول/سبتمبر 2004).

خطة عمل من أجل الحد من الإعتماد على مادة الـ د. د. ت في مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض، WHO/SDE/WSH/01.5، (منظمة الصحة العالمية، 2001) (متاح بالموقع http://www.pops.int/documents/guidance/NIPSfinal/who.pdf)

توجيهات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن سجلات إطلاق وإنتقال الملوثات - تغطى المبادئ والجوانب العملية لنظم سجلات إطلاق وإنتقال الملوثات:

تنفيذ مشروع تصميم وطني لسجلات الإطلاق وانتقال الملوثات

ملحق 1: إعداد تقييم للبنية الأساسية الوطنية لسجلات إطلاق وانتقال الملوثات

ملحق 2: تصميم الملامح الرئيسية لنظام وطني لسجلات إطلاق وانتقال الملوثات

ملحق 3: تنفيذ تجربة إبلاغ رائدة لسجلات إطلاق وانتقال الملوثات

ملحق 4: وضع هيكل لمقترح وطني لسجلات إطلاق وانتقال الملوثات

التصدي لشواغل الصناعة في مجال سجلات إطلاق وانتقال النفايات (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، 1998)

سجلات إطلاق وانتقال الملوثات – أداة للسياسات العامة البيئية والتنمية المستدامة: دليل توجيهات للحكومات (دليل توجيهات سجلات إطلاق وانتقال الملوثات) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 1996)

وجيز إحصائي لتقنيات تقدير الإطلاق لسجلات إطلاق وانتقال الملوثات

ENV/JM/MONO (2002) 20، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تموز/يوليه 2002)

مقدمة لنهج إطار العمل المنطقي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002)

محولات ومكثفات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور – من الإدارة إلى إعادة التصنيف والتخلص، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002)

مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور: تجميع لمعلومات مستقاة من توصيات لجنة هلسينكي، توجيهات الاتحاد الأوروبي، UN-ECE-LRTAP، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنتا أوسلو وباريس لمنع تلوث البحار، وتحليل التدابير المناسبة بهدف المناولة الآمنة وخفض إطلاق مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور من الأجهزة العاملة المحتوية على هذه المركبات، (لجنة هلسينكي 2001)

مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور: تجميع وتقييم المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة مع التركيز على الوضع التشريعي، الاستخدامات الحالية، والمخزونات والإطلاق، لجنة هلسينكي، 2001)

9 - المرحلة الخامسة – التصديق على خطة التنفيذ الوطنية وتقديمها

9-1 الهدف

الإبلاغ بوضوح عن نطاق خطة التنفيذ الوطنية والحاجة إليها، والغرض منها وقيمتها.

التشاور مع أصحاب المصلحة المختصين بشأن خطة التنفيذ الوطنية المقترحة، حسبما هو مناسب.

الانتهاء من خطة التنفيذ الوطنية مع مراعاة مساهمة أصحاب المصلحة.

ضمان أي دعم سياسي ضروري لخطة التنفيذ الوطنية وتنفيذها.

إحالة خطة تنفيذ وطنية موافق عليها إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية خلال عامين من دخولها حيز النفاذ لكل طرف.

إنشاء آلية لاستعراض واستكمالها لخطة التنفيذ الوطنية دورياً وذلك وفقاً للمادة 7 من الاتفاقية.

إنشاء آلية لإعداد التقارير لمؤتمر الأطراف حسبما هو مطلوب.

إنشاء آلية لتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية.

2-9 المخرجات

الفراغ من إكمال خطة تنفيذ وطنية مقبولة ذات عناصر ذاتية لاستكمالها واستعراضها والإبلاغ عنها وإحالتها إلى مؤتمر الأطراف، حسبما هو مطلوب.

آلية قائمة للسير إلى الأمام بتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية.

3-9 المسؤولية الأولى

وحدة تنسيق المشروعات، ولجنة التنسيق الوطنية والسياسيون والموظفون المسؤولون عن الاتفاقات القانونية الدولية، والسياسات البيئية الوطنية والتنمية المستدامة.

4-9 المهام

إنتاج مواد اتصال مناسبة لنقل محتويات ونوايا خطة التنفيذ الوطنية وضرورتها ومنافعها لأصحاب المصلحة.

وضع نظام تشاوري لخطة التنفيذ الوطنية، مع تقديم تعليق مناسب وشرح إذا لزم الأمر، لضمان إبلاغ أصحاب المصلحة داخل الدوائر الحكومية وخارجها بخطة التنفيذ الوطنية وجمع التغذية المرتدة ومراجعتها لإجراء تقييم.

استعراض الردود المرتجعة من المشاورات وتطويع خطة التنفيذ الوطنية حسب الاقتضاء.

ضمان أن تشمل خطة التنفيذ الوطنية آليات للاستكمال والاستعراض الدوريين حسب الاحتياج، وحسب الإقتضاء وفقاً للمادة 7 من الاتفاقية.

تقديم خطة التنفيذ الوطنية المنقحة إلى الأشخاص المكلفين بالتصديق عليها والملزمين بتنفيذها (وزراء حكومة، رؤساء الإدارات وغيرهم).

تصميم وإنشاء آلية وهيئة لتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية.

تقديم خطة التنفيذ الوطنية إلى مؤتمر الأطراف حسبما هو مطلوب.

5-9 الطريقة والنهج

ينبغي لوحدة تنسيق المشروع، بتوجيهات من لجنة التنسيق الوطنية، تحديد آلية تستخدم في عمليات التشاور بشأن خطة التنفيذ الوطنية، وصياغة معلومات الأساسية المناسبة المصاحبة لخطة التنفيذ الوطنية لبيان سبب وضعها، وأهدافها وتأثيراتها، وكذلك لشرح عملية جمع المعلومات المرتدة عن خطة التنفيذ الوطنية.

ينبغي لوحدة تنسيق المشروع أن تقوم بإجراء التشاورات حسبما هو متفق عليه ويجمع وتقييم أية معلومات مرتدة.

تقوم وحدة تنسيق المشروع، بتعديل خطة التنفيذ الوطنية، مع مراعاة المعلومات المرتدة حسب الضرورة، وعرض خطة التنفيذ الوطنية المنقحة على لجنة التنسيق الوطنية.

تتفق وحدة تنسيق المشروع ولجنة التنسيق الوطنية على آلية لضمان المصادقة الضرورية على خطة التنفيذ الوطنية وعلى التدابير اللازمة لتنفيذها. وبعد المصادقة الضرورية، على خطة التنفيذ الوطنية تضمن وحدة تنسيق المشروع إحالة الخطة إلى مؤتمر الأطراف، حسب المطلوب.

6-9 الوثائق التوجيهية المتاحة

لم يتم تحديد أية توجيهات بعينها لهذه المرحلة من العمل غير المعلومات المتعلقة بردود أفعال أصحاب المصلحة على نحو ما أشير إليه آنفاً.

المرفق 1

خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة – النموذج المقترح لترتيبات التنفيذ والاختصاصات

ترتيبات التنفيذ

والوكالة الوطنية الرائدة

تقوم الحكومة الوطنية بتعيين وكالة وطنية رائدة، ومدير مشروع وطني، والذي ينبغي أن يكون رفيع المستوى للوكالة الوطنية الرائدة (مثلاً وزير أو أمين أو مدير عام). ويكون مدير المشروع الوطني هو المسؤول عن التصديق لغرض تقديم التقارير عن التقدم المحرز في هذا المشروع إلى الوكالة المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية. وتكون الوكالة الوطنية الرائدة هي الهيئة القانونية المسؤولة عن تنفيذ المشروع. وتقوم الوكالة الوطنية الرائدة بإنشاء لجنة تنسيق وطنية، ووحدة تنسيق للمشروع، وبتعيين منسق وطني للمشروع، والذي يتم اختياره بالتشاور مع الوكالة المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية على أن توافق عليه لجنة التنسيق الوطنية أو لجنة التنسيق الوطنية، حسبما هو مناسب. وينبغي للوكالة الرائدة الوطنية، أن تقدم الدعم العلمي والتقني والإداري الضروري اللازم لعمل وحدة تنسيق المشروع، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية المختصة، والدوائر العلمية، والقطاعين العام والخاص. وينبغي أن تضمن أن تكون جميع الوثائق المنبثقة عن المشروع منسجمة مع الأهداف.

منسق المشروع الوطني

ويعمل منسق المشروع الوطني أميناً للجنة التنسيق الوطنية، ويشرف على التنفيذ العام للمشروع، وعلى التنسيق مع الوكالة المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية (أنظر الاختصاصات أيضاً). ويكون/وتكون مسؤولاً مسؤولة عن تحقيق أهداف ومخرجات المشروع، بما في ذلك إعداد خطة التنفيذ الوطنية.

ويكون منسق المشروع الوطني مسؤولاً عن إنشاء فريق للمشروع وعن تنظيم عمل لجنة تنسيق المشروع. ويتألف الفريق الرئيسي للمشروع من منسق المشروع الوطني، ومساعد للمشروع، وكلاهما يعملان على أساس التفرغ، وخبير إلى ثلاثة خبراء تقنيين وطنيين وموظف مسؤول مالي. ويقوم خبير تقني دولي أو أكثر بمساعدة فريق المشروع الوطني. ويكون الخبراء التقنيون مسؤولين عن صحة التقارير التقنية والوثائق وعن العمل التقني الذي يتم داخل المشروع ككل. ويكون فريق المشروع مسؤولاً عن إنشاء أفرقة مهام لتنفيذ أنشطة معينة للمشروع. ويخضع تعيين أفراد فريق المشروع وأفرقة المهام لموافقة وحدة تنسيق المشروع أو لجنة التنسيق الوطنية. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ الأنشطة القائمة على أساس وطني بصورة لا مركزية، حيث تتولى مختلف الوكالات الحكومية و/أو غير الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة كل

في مجال خبرته (مثلاً وزارة الزراعة يمكن أن تكون مسؤولة عن إعداد قوائم جرد مبيدات الآفات).

لجنة التنسيق الوطنية

تقوم لجنة التنسيق الوطنية بالإشراف على المشروع. وتكون لجنة التنسيق الوطنية، عموماً، مسؤولة عن مدخلات السياسات والتوجيهات الوظيفية والتنسيق العام للمشروع. وتقدم التوجيهات التشغيلية فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة المشروع، عن طريق استعراض التقارير الدورية، وأنشطة الرصد والتقييم. وتقدم لجنة التنسيق المشورة، وتشرف على تنفيذ المشروع. وتقوم كذلك بدور مهم في تعبئة المزيد من الموارد لتنفيذ نتائج المشروع. ويقترح أن يتشكل الفريق الأساسي للجنة التنسيق الوطنية من لجنة مشتركة بين قطاعات تكون قائمة أصلاً وتتعامل مع قضايا إدارة المواد الكيميائية، يعاونها ممثلون من مؤسسات أخرى ذات صلة بالملوثات العضوية الثابتة. ويرشح أعضاء لجنة التنسيق الوطنية من قبل المؤسسات المعنية، وتعيينهم الوكالة الوطنية الرائدة. ويرأس مدير المشروع الوطني لجنة التنسيق الوطنية.

لجنة التنسيق الوطنية

ويمكن أن تتألف لجنة التنسيق الوطنية من العاملين الرئيسيين في الحكومة (وزراء البيئة والصناعة والزراعة والصحة والعمل وغيرهم حسبما يتناسب). وحسبما يعتبر ضرورياً من ممثلي دوائر الصناعة والمجتمع المدني (المنظمات البيئية غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والنقابات العمالية، إلى غير ذلك).

وقد تتكون لجنة التنسيق الوطنية من 15 عضواً من إدارات الحكومة المختصة، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع العمل والمنظمات الصناعية. ويرأس لجنة التنسيق الوطنية مدير المشروع الوطني أو أحد كبار مسؤولي واحدة من المنظمات الأعضاء. وتعقد لجنة التنسيق الوطنية اجتماعات ربع سنوية منتظمة وتعقد الاجتماعات الاستثنائية متى ما دعا إلى عقدها، بتوافر نصاب قانوني متفق عليه. ويتكون النِصَاب من 50 في المائة من عدد الأعضاء.

وقد تقرر بعض البلدان أن تكون لها لجنة تنسيق وطنية ذات وظائف تنفيذية، ومن ثم تتألف من وكالات حكومية فقط. وفي هذه الحالات ينصح أن تكون اللجنة واسعة ومتعددة أصحاب المصلحة، حتى توفر منتدى لممثلي المنظمات غير الحكومية وقطاع العمل والدائر الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الصناعية، لكي تكون على إطلاع بعملية وضع خطة التنفيذ الوطنية وللتمكن من استعراضها والإسهام فيها.

مسؤوليات لجنة التنسيق الوطنية

تقوم لجنة التنسيق الوطنية بتيسير تنسيق أنشطة المشروع فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وتقدم التوجيهات والدعم لتنفيذ المشروع للوكالة الوطنية الرائدة ولمنسق المشروع الوطني. ويمكن أن يكون فرادى أعضاء اللجنة مسؤولين عن الإشراف على مكونات محددة في تطوير خطة التنفيذ الوطنية. وتساهم لجنة التنسيق الوطنية مجتمعة

في وضع اللمسات الأخيرة من الاستعراض النهائي لخطة التنفيذ الوطنية. وبصفة أكثر تحديداً تقوم اللجنة بـ :

- اعتماد خطة العمل التفصيلية وجدول تطوير لجنة التنفيذ الوطنية
- تحديد المعلومات العامة وأنشطة تعميق الوعي وتقديم توصية بها
- استعراض تشكيل الأفرقة العاملة القطاعية وخطط العمل والتعليق عليها
- التوصية بتفصيل وتحديث المعلومات الوطنية عن إدارة المواد الكيميائية، والتحسينات يلزم إدخالها على القوانين الحالية للتوافق مع خطة التنفيذ الوطنية
- استعراض تقارير المشروعات والتعليق عليها، بما في ذلك خطط العمل ووثائق الاستراتيجيات
- ضمان معالجة القضايا عبر القطاعية معالجة كافية من جانب الأفرقة العاملة القطاعية

الوكالة المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية

وتقدم الوكالة المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية الدعم للوكالة الوطنية الرائدة، حسب الاحتياج، أثناء تنفيذ المشروع. وبصفة محددة يقدم الدعم في المجالات التالية: المساعدة في بدء المشروع، والمشاركة المحتملة في اجتماعات لجنة التنسيق الوطنية، ورصد تنفيذ خطة العمل، واستعراض وثائق المشروع، واستعراض وتحرير تقارير المشروع والرد عليها، والدعم التقني (تقديم الخبرات التقنية وتحديد الخبراء الدوليين)، ودعم المفاوضات في مجال السياسات، والإدارة المالية والمحاسبة، وتقديم المشورة والتشاور أثناء عملية المراجعة، وإعداد تنقيحات الميزانية، وتيسير استكمال الأنشطة.

هيكل مقترح لإدارة المشروع

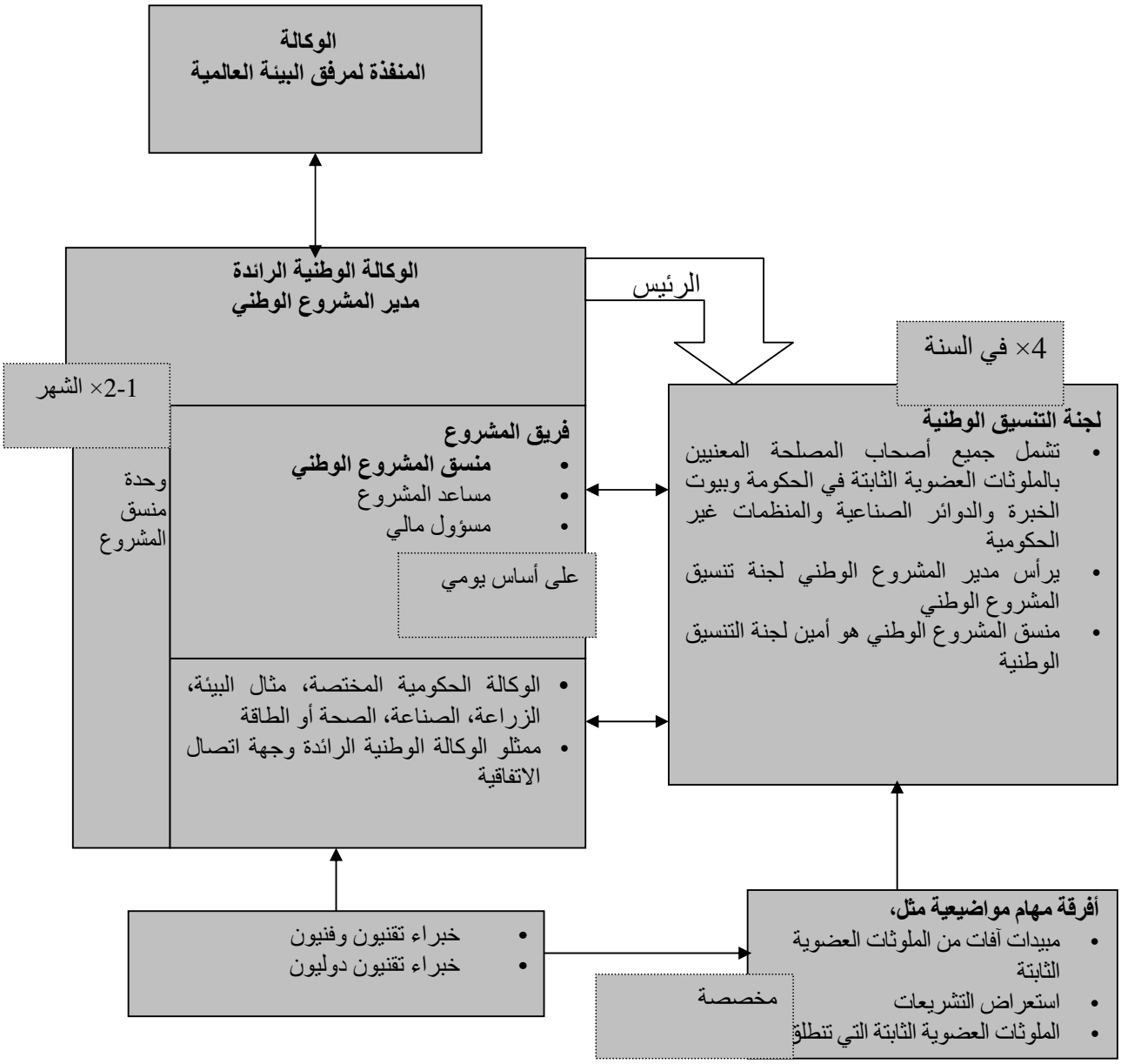

وصف مقترح لأفرقة العمل المواضيعية

تقوم أفرقة العمل التي يقودها خبير تقني محلي ويساعدها خبراء دوليون، بالإشراف على جمع المعلومات المفصلة، والنظر في قضايا وضع خطة تنفيذ وطنية تابعة لاتفاقية استكهولم، كل من زاوية مهمته المحددة. ويتحقق ذلك عن طريق عدد من الأنشطة الرئيسية من بينها:

- وضع خطة عمل وميزانية (بما في ذلك النتائج المتوقعة، والموارد اللازمة وإجراءات الرصد) طوال امتداد مهامها؛
- استعراض أحكام اتفاقية استكهولم ذات الصلة بالمواد الكيميائية التي يجري فحصها؛
- جمع معلومات خط الأساس على المستوى الوطني (أي تحليل حالة على أساس موضوع محدد) بشأن إنتاج (متعمد أو غير متعمد)، واستخدام، ووجود المادة الكيميائية التي يجري التصدي لها في البيئة، أو في البشر، والتخلص منها؛
- إدخال معلومات خط الأساس الآنفة الذكر في تطوير/عملية البيانات الوطنية واستكمالها؛
- النظر في التوجيهات ذات الصلة والخبرات المتوافرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الرئيسية الأخرى في برنامج الإدارة السليمة للكيماويات المشترك بين المنظمات (IOMC) وغيرها، حيثما تتوافر؛
- وضع خطط عمل على المستوى الوطني داخل إطار نظامي عن طريق بحث الأهداف ذات الصلة الموضوعة في اتفاقية استكهولم للمواد الكيميائية، والنظر في الأهداف الرئيسية والأنشطة ذات الأولوية التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف.

توجيه التقارير إلى منسق المشروع الوطني

ودعماً لبناء القدرات، تتكون أفرقة العمل، كلما أمكن، من المؤسسات والوكالات المتخصصة المعينة سلفاً من الوزارات المختصة للاضطلاع بمهام محددة. ويمكن أيضاً إشراك ممثلي الدوائر الأكاديمية والقطاعات المختلفة الأخرى في الصناعة، التي تستخدم وتوزع الملوثات العضوية الثابتة وتتخلص منها.

ويقوم منسق المشروع الوطني بتنسيق أعمال أفرقة العمل.

ملاحظات حول الاختصاصات المقترحة

منسق المشروع الوطني

معلومات أساسية

يُطلب إلى الأطراف في اتفاقية استكهولم أن تضع خطط تنفيذ وطنية تصف الكيفية التي ستقوم بها هذه الأطراف بالوفاء بالتزاماتها التي ترتبها الاتفاقية. والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مؤهلة لتلقي دعم مرفق البيئة العالمية في مجال بناء القدرات للأنشطة التمكينية لتعزيز قدراتها على تنفيذ عملية منتظمة وتشاركية لإعداد خطط التنفيذ الوطنية ولإصدار خطط التنفيذ الوطنية.

وسوف تنشأ منظمة وطنية لتنفيذ المشروع ووحدة تنسيق مشروع، في كل بلد من البلدان. وتكون وحدة تنسيق المشروع، مسؤولة عن الإدارة اليومية للمشروع وعن ضمان تحقيق أهداف المشروع ومخرجاته، بما في ذلك إنتاج خطة التنفيذ الوطنية.

وسوف يعين منسق وطني للمشروع يكون مسؤولاً عن التنفيذ اليومي لأنشطة المشروع.

المسؤوليات الرئيسية

يقوم المنسق الوطني للمشروع بإدارة المشروع على أساس يومي، ويكون مسؤولاً بصورة نهائية عن ضمان تحقيق مخرجاته وأهدافه، بما في ذلك إصدار خطة التنفيذ الوطنية.

وتحت مسؤولية مدير المشروع الوطني (أنظر الفرع عن ترتيبات التنفيذ في بداية المرفق 1 للإطلاع على التفاصيل) يتولى منسق المشروع الوطني المسؤوليات الرئيسية التالية:

- قيادة وتنسيق الإدارة اليومية للمشروع ولموظفي المشروع، بما في ذلك إدارة المشروع طبقاً للإجراءات المناسبة المعمول بها في الوكالة المنفذة[11] لمرفق البيئة العالمية، والمسؤولية عن المشروع وعن تنفيذ المشروع في مواعيده المحددة.
- قيادة وضع تصميم تفصيلي للمشروع، بالتعاون مع الخبراء التقنيين المعنيين وبالتشاور مع لجنة التنسيق الوطنية. ويشمل ذلك إنتاج خطة عمل، وإعداد اختصاصات للخبراء الدوليين والخبراء الوطنيين الذين يتم تعيينهم في إطار المشروع، وصياغة العقود للخبراء، وإعداد المواصفات التقنية للمعدات

(11) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ولأغراض الأنشطة التمكينية في إطار اتفاقية استكهولم، أيضاً، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.

المشتراة في إطار المشروع، وتقدير التكاليف، ووضع جدول للأنشطة، وإعداد التقارير عن التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع ومصروفات الميزانية.

- ضمان درايته الكاملة وإلمامه بجميع القواعد المالية والتقنية والنظم والإجراءات الخاصة بتنفيذ المشروع (لدى كل من الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية والوكالة الوطنية). ويكون منسق المشروع الوطني مسؤولاً أيضاً عن ضمان معرفة موظفي المشروع (والموظفين الآخرين ذوي الصلة التابعين للمنظمات المشتركة) بهذه القواعد واللوائح والإجراءات وبتطبيقها.
- وضمان تنفيذ الأنشطة الواردة في خطة العمل، مثل حلقات التدريب العملية، وتقييمات القدرات، والتدريب والتقييمات البيئية وقوائم الجرد.
- تنسيق ورصد أنشطة الاستشاريين والخبراء ذوي العقود القصيرة المساهمين في المشروع والإشراف على تلك الأنشطة بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الأنشطة التي يقوم بها الاستشاريون والخبراء، والجوانب اللوجيستية، واستعراض التقارير المرحلية التقنية، وإنجاز مخرجات المشروع وأهدافه ومراقبة التكاليف.
- التنسيق مع الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية للحصول على المساعدة اللازمة أثناء تنفيذ المشروع والتي قد تشمل توجيهات تقنية لأنشطة المشروع أو المساعدة في تحديد الخبراء وتشغيلهم.
- التنسيق بصورة منتظمة مع لجنة التنسيق الوطنية ومع فريق المشروع لضمان إدراج التوصيات والمقررات الصادرة عن لجنة التنسيق الوطنية وآراء فريق المشروع إدراجاً كاملاً في نطاق تنفيذ المشروع.
- ضمان أن يكون جميع أصحاب المصلحة الوطنيين قد تم تحديدهم، وتعريفهم بصورة كافية بالمشروع وإشراكهم فيه.

المدة: يكون تعيين منسق المشروع الوطني لمدة المشروع بكاملها.

المؤهلات والخبرات

الوطني الخبرات التالية أو ما يعادلها بصورة عامة:

- درجة جامعية عليا في العلوم الطبيعية، أو العلوم البيئية، أو الهندسة أو الاقتصاد.
- خبرة مهنية لا تقل عن 6 إلى 10 سنوات في ميدان إدارة المواد الكيميائية.
- خبرة في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات البيئية، بما في ذلك كتابة خطط الإدارة البيئية.

- مهارات جيدة في العلاقات العامة والإدارة.
- مهارات في الحاسب الآلي.
- وتعتبر المهارة اللغوية ميزة إضافية.

متطلبات إعداد التقارير

يعمل منسق المشروع الوطني، تحت إشراف مدير المشروع الوطني ويكون مسؤولاً أمامه. وينبغي أن يقدم تقارير منتظمة إلى لجنة التنسيق الوطنية بشأن الخطط والتقدم المحرز، والتقارير التقنية عن المشروع.

يقدم منسق المشروع الوطني، تقارير مالية وتقارير مرحلية ربع سنوية إلى الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية. وينبغي أن تبين هذه التقارير حسابات الصرف ربع السنوية، وأن تشير إلى التقدم المحرز في تنفيذ المشروع خلال ربع السنة، وتبرز أي مشاكل وجهت أو متوقعة، والحلول المقترحة لهذه المشكلات. وينبغي أيضاً الإبلاغ عن أية إنحرافات عن الجدول الزمني المتوقع للتنفيذ.

يمكن أيضاً تزويد أعضاء لجنة التنسيق الوطنية بنسخ من التقارير المرحلية للعلم.

التوصيف المقترح لوظيفة خبير تقني وطني

المسؤوليات الرئيسية

يعمل الخبير التقني الوطني تحت **مسؤولية** منسق المشروع الوطني ويقوم بتنفيذ أنشطة المشروع والمسؤوليات التالية اللازمة لتحقيق نتائج محددة (على النحو المحدد في وثيقة المشروع).

- يكون الخبير التقني الوطني مسؤولاً عن مجالات الخبرات التالية:
  - الإدارة السليمة لأنشطة إدارة المواد الكيميائية
  - وضع أدوات الإنفاذ والأدوات التشريعية والتنظيمية لضمان تحقيق الامتثال لاتفاقية استكهولم
  - تحليل ومراقبة التلوث والإطلاق الصناعيين
  - أفضل التقنيات المتاحة[12] والممارسات البيئية[13] لفئات مصادر انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة
  - رصد إطلاق الملوثات العضوية الثابتة ووجودها في الهواء والماء والتربة والرسوبيات
  - إدارة مخزونات الملوثات العضوية الثابتة المتقادمة والمواقع الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة
  - التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التقليل من، والقضاء على، الملوثات العضوية الثابتة
  - مناهج أخذ عينات وطرق تحليل الملوثات العضوية الثابتة في مختلف الوسائط
  - رصد مخلفات الملوثات العضوية الثابتة في الأغذية والتعرض البشري لها
  - زيادة التوعية وإشراك الجمهور
  - التخلص السليم بيئياً من الملوثات العضوية الثابتة
- ويمكن أن يطلب منسق المشروع الوطني اقتراح مرشحين لعضوية فرقة العمل وإعداد الاختصاصات لوظائف أعضائها.

(12) BAT أفضل التقنيات المتاحة.
(13) BEP أفضل الممارسات البيئية.

- يقوم الخبير التقني الوطني بتنظيم وتوفير التدريب والتوجيه لفرقة العمل المسؤولة عن مهام محددة (بمساعدة خبراء تقنيين دوليين أو بدون تلك المساعدة).
- يكون الخبير التقني الوطني مسؤولاً عن التحقق من عمل فرقة العمل، وضمان صحة أعمالها ونواتجها.
- يكون الخبير التقني الوطني مسؤولاً عن تصنيف نواتج عمل فرقة العمل ومسؤولاً أيضاً عن إصدار الوثيقة الختامية على نحو ما اتفق عليه مع منسق المشروع الوطني (وذلك بمساعدة أو بدون مساعدة خبراء تقنيين دوليين).
- يتعاون الخبير التقني الوطني تعاوناً وثيقاً مع خبير تقني دولي في مجال خبرته أو خبرتها، ويقدم إلى الخبير التقني الدولي الدعم المحلي الضروري.

المدة: يكون تعيين الخبير التقني الوطني لعدد من الشهور، موزعة حسب مهامه طوال فترة المشروع الإجمالية.

المؤهلات والخبرات

الخبرات والدراية الضرورية للمهام المسندة إليه والتي قد تشمل أو تعادل ما يلي:

- درجة جامعية عليا في مجال ذي صلة (العلوم الطبيعية، العلوم البيئية، الهندسة، الاقتصاد، القانون).
- ست سنوات على الأقل من الخبرة المهنية.
- خبرة في تصميم وتنفيذ وإدارة البرامج والمشروعات البيئية، بما في ذلك كتابة خطط الإدارة البيئية.
- خبرات في الإدارة والشؤون الإدارية.
- معلومات تشريعية وطنية جيدة في المجالات ذات الصلة (البيئة، حماية الصحة، إدارة المواد الكيميائية والتلوث الصناعي).
- مهارات جيدة في الاتصالات والتدريب.
- مهارات في الحاسب الآلي.
- الإلمام بلغة رسمية من لغات الأمم المتحدة أمر مطلوب.

التوصيف المقترح لوظيفة مساعد المشروع

المسؤوليات الرئيسية

يساعد مساعد المشروع منسق المشروع الوطني في إدارة الأنشطة اليومية ويشارك في تنفيذ المشروع.

وتعهد إليه/إليها المسؤوليات التالية:

- المشاركة في الأنشطة اليومية المتعلقة بتنفيذ المشروع وتقديم المساعدة إلى منسق المشروع الوطني.
- المسؤولية عن الاتصالات اليومية بشركاء المشروع وعن المهام اليومية (مثل تنظيم حلقات العمل التدريبية/الاجتماعات/دورات التدريب، إعداد وثائق المعلومات الأساسية) التي لا تحتاج إلى مشاركة منسق المشروع الوطني.
- المشاركة في كل اجتماع من اجتماعات فرقة المشروع، ولجنة التنسيق الوطنية، وإعداد محاضر الاجتماعات، وتوزيعها على المشاركين. والحفاظ على السجلات اليومية لتنفيذ المشروع.
- القيام بإعداد وتطوير موقع المشروع على شبكة الإنترنت.

المدة: يعين مساعد المشروع طوال مدة المشروع بكاملها.

المؤهلات:

أن يمتلك الدراية والخبرات المذكورة أدناه أو ما يعادلها بصفة عامة:

- خبرة لا تقل عن عام في المساعدة في إدارة المشروعات؛
- درجة جامعية في العلوم الطبيعية، أو الإدارة أو الاقتصاد؛
- خبرة في تنفيذ المشروعات؛
- يتمتع بمهارات جيدة في الاتصالات والإدارة؛
- مهارات في الحاسب الآلي؛
- المهارة اللغوية ميزة إضافية.

التوصيف المقترح لوظيفة المسؤول المالي

المسؤوليات الرئيسية

يساعد المسؤول المالي منسق المشروع الوطني في الإدارة اليومية لجميع العمليات المالية. وتشمل مسؤوليات المسؤول المالي ما يلي:

- إعداد تقرير أسبوعي عن الوضع المالي لفرقة المشروع.
- تسديد الفواتير في مواعيدها بمجرد اعتماد منسق المشروع الوطني لها.
- إصدار فواتير للهيئات الخارجية ومراقبة المدفوعات، ولفت نظر منسق المشروع الوطني عند نشوء أي مشاكل.
- إعداد المدخلات المالية للتقارير ربع السنوية التي يصدرها منسق المشروع الوطني.
- فرز وتصنيف الوثائق المالية التي تقدم كل شهر.
- التعاون التقني مع البنوك (فتح الحسابات، المراقبة، إقفال الحسابات).
- إدارة الاحتياطي النقدي لفرقة المشروع.
- مساعدة منسق المشروع الوطني في مراجعة المشروع.
- إدارة استعادة ضريبة القيمة المضافة وإعداد إشهارات الضرائب.
- إدارة جدول الرواتب لفرقة المشروع.
- التعاون في تحضير الميزانيات المالية ربع السنوية.

المؤهلات والخبرات

ينبغي أن يتمتع المسؤول المالي بمؤهلات أو الخبرات المذكورة أدناه أو ما يعادلها بصفة عامة:

- خبرة في إدارة العمليات المالية المدرجة في الوصف الوظيفي المذكور أعلاه.
- الحصول على درجة مهنية في الاقتصاد، أو المحاسبة أو ما يعادل ذلك يعتبر ميزة.
- الإلمام باللوائح القانونية ذات الصلة.
- خبرة في العمل في برامج دولية أو مساعدة خارجية تعتبر ميزة عظيمة.
- الإلمام ببرامج الحاسب الآلي المهنية ذات الصلة.
- التمتع بقدرة خاصة على العلاقات الشخصية.

المدة: يعين المسؤول المالي لفترة المشروع بكاملها، ولكن ربما على أساس غير متفرغ.

متطلبات إعداد التقارير

يقدم المسؤول المالي تقاريره مباشرة إلى منسق المشروع الوطني.

الاختصاصات المقترحة للاستشاريين الدوليين

ويسهم الخبراء الاستشاريون الدوليون في بناء القدرات فى البلدان عن طريق مساعدة أفرقة المشروعات الوطنية في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، وذلك بدعم عملها التقني وتقديم المشورة والتدريب الضروريين في مجالات خبرات محددة.

المهام

وتقرر المهام المحددة للاستشاريين الدوليين على أساس كل حالة على حدة وذلك لمواجهة احتياجات المشروع، ولكنها قد تشمل المساعدة التقنية والمشورة التقنية في مجالات الخبرات المحددة التالية:

- تصميم البرامج والمشروعات البيئية.
- التقييمات وعمليات المراجعة البيئية.
- الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما فيها الملوثات العضوية الثابتة بصفة خاصة.
- التلوث الصناعي بواسطة الملوثات العضوية الثابتة.
- أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لفئات مصادر الملوثات العضوية الثابتة.
- الإدارة السليمة بيئياً للملوثات العضوية الثابتة المحتوية على نفايات خطرة.
- التدمير والتخلص السليم بيئياً من الملوثات العضوية الثابتة.
- علاج المواقع الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة.
- تقييم التأثير الصحي للملوثات العضوية الثابتة.
- تقييم التأثير البيئي للملوثات العضوية الثابتة.
- تقييم الأثر الاجتماعي – الاقتصادي للملوثات العضوية الثابتة.
- أخذ عينات وتحليل الملوثات العضوية الثابتة.
- قوائم جرد انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة.
- بدائل للملوثات العضوية الثابتة يمكن استخدامها لمكافحة ناقلات الأمراض.
- بدائل للملوثات العضوية الثابتة لمكافحة النمل الأبيض.
- بدائل للملوثات العضوية الثابتة في الاستخدامات الزراعية.
- بدائل للملوثات العضوية الثابتة في الاستخدامات الصناعية.
- تقييم التكاليف وتحاليل مردودية التكاليف.

- التشريع والبنية الأساسية.
- الإنفاذ والامتثال.

وبصفة أكثر تحديداً وكما يتناسب سوف يقوم الخبير الدولي بما يلي:

- المساعدة في تقييم القدرات المؤسسية الوطنية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة، والقدرات التشريعية والتنظيمية والإنفاذية الوطنية في مجال الملوثات العضوية الثابتة، والقدرات الوطنية المتعلقة بأفضل التكنولوجيات وأفضل الممارسات البيئية، التأثيرات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية للملوثات العضوية الثابتة، والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتقليل من الملوثات العضوية الثابتة/القضاء عليها، ورصد الملوثات العضوية الثابتة وقدرات البحث والتطوير؛
- توفير التدريب والمشورة اللازمين لأفرقة العمل واستعراض الوثائق والتقارير التي تقوم بإعدادها؛
- المساعدة في تطوير واستعراض قوائم جرد وطنية للملوثات العضوية الثابتة.
- المساعدة في وضع المعايير لتحديد أولويات الملوثات العضوية الثابتة والخيارات لتقليل/للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة.
- تقديم المشورة بشأن تحديد العوائق أمام التخلص التدريجي التام والعلاج من الملوثات العضوية الثابتة وتقليلها وعلاج آثارها، والإجراءات المؤدية لازالتها، وزيادة الوعي وآليات تبادل المعلومات، وأنشطة بناء القدرات الضرورية، والتكنولوجيا واحتياجات نقل الدراية العملية، وتقييم التكاليف الاستثمارية.
- قيادة العمل ذي الصلة بتحديد أهداف خطة التنفيذ الوطنية وإطارها الزمني ومؤشراتها.
- عمل تقييم مبدئي لتكاليف خطة التنفيذ الوطنية.

القدرات والخبرات المهنية

ينبغي للاستشاريين أن تكون لديهم الخبرات المناسبة والمؤهلات التالية أو ما يعادلها بصفة عامة:

- درجة علمية عليا في العلوم الطبيعية أو العلوم البيئية أو الهندسة أو التشريعات المتعلقة بالمواد الكيميائية أو الاقتصاد.
- ما لا يقل عن 10 إلى 15 سنة من الخبرة المهنية، ويفضل أن تكون في الإقليم.

- فهم التشريعات في مجال إدارة البيئة والمواد الكيميائية ذات الصلة بهذه المهمة.
- مهارات تدريبية ومهارات في العلاقات العامة.
- إجادة الكتابة والمخاطبة باللغة الإنجليزية و/أو أي من لغات الأمم المتحدة (الفرنسية، الأسبانية، الروسية، الصينية أو العربية).
- الإلمام بقضايا الملوثات العضوية الثابتة وأحكام اتفاقية استكهولم.

الإداريات والتكاليف

وسوف يكون موقع المشروع في البلد القائم بإعداد خطة التنفيذ الوطنية، غير أن الخبراء الاستشاريين ينتظر أن يقيموا في البلد فقط للمدة الزمنية اللازمة لتقديم خبراتهم.

ويغطي المشروع تكاليف السفر بالإضافة إلى رسوم الاستشارات.

المرفق 2

تقييم إنتاج واستخدام مبيدات الآفات من الملوثات العضوية الثابتة

تتناول هذه الوحدة بيانات خط الأساس وجمعها وتقييمها بالنسبة لمبيدات الآفات المكونة من الملوثات العضوية الثابتة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص عند معالجة مادة الدي. دي. تي نتيجة لاستخدامها في مكافحة ناقلات الأمراض التي قد تكون تحت مسؤولية سلطات مختلفة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الأولية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المهم أن يتم تناول جميع استخدامات سداسي كلوروبنزين (في الأغراض الصناعية وكذلك كمبيد للآفات) على أغلب الاحتمالات. ويمكن إدراج المختصين الذين لديهم معارف في كل واحدة من هذه المجالات في أفرقة العمل.

الهدف

وأهداف هذا التقييم هي:

استعراض وتلخيص إنتاج واستخدام واستيراد وتصدير المواد الكيميائية المدرجة في المرفق ألف والمرفق باء من الاتفاقية (استثناء مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور PCB التي يتم تناولها في الوحدة الخاصة بتقييم مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور).

جمع معلومات عن المخزونات والنفايات المحتوية أو التي يعتقد أنها تحتوي على مبيدات آفات مكونة من ملوثات عضوية ثابتة.

تقييم الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة إنتاج واستخدام واستيراد وتصدير والتخلص من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق ألف والمرفق باء (باستثناء مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور) الخاصة بالاتفاقية.

تحديد الثغرات في المعلومات اللازمة لاستكمال التقييم.

تحديد ما إذا كان الوضع الحالي يفي بمتطلبات اتفاقية استكهولم ويفصل المجالات التي لا تفي بها.

النتائج

تقرير يسرد بالتفصيل المعارف الخاصة بالإنتاج الإجمالي الماضي والحالي، والاستيراد والتصدير والاستخدام والمخزونات والتخلص من نفايات مبيدات الآفات المكونة من الملوثات العضوية الثابتة.

تقييم النظم القانونية والمؤسسية والتنظيمية والإنفاذية الخاصة بمبيدات الآفات المكونة من الملوثات العضوية الثابتة.

تقييم الثغرات في البيانات وأوجه النقص في المعارف بشأن مبيدات الآفات المكونة من الملوثات العضوية الثابتة.

المسؤولية الرئيسية

من المحتمل أن يعهد إلى فرقة العمل مسؤولية إجراء التقييم. وتقوم هذه الفرقة بإعداد تقرير ترسل به إلى وحدة تنسيق المشروع على النحو المتفق عليه.

ينبغي لفرقة العمل المكلفة بهذه المهمة أن تتكون من أناس من البلد من بين المسؤولين عن العمل في مبيدات الآفات وبصفة خاصة عن أي مبادرة تتناول عملية الانتقال من نهج قائم على المواد الكيميائية إلى نظام إدارة مكافحة آفات متكامل، وأيضاً أي مبادرات لتحسين إدارة المواد الكيميائية والترخيص بها ومراقبتها واستخدامها والتخلص من النفايات.

ومن المهم بصفة خاصة إدراج الرسميين ذوي المسؤولية عن الصحة العامة ومكافحة ناقلات الأمراض في تقييم الـ د. د. ت. ومن المهم كذلك أن تنشأ صلات بين السلطات المسؤولة عن مكافحة ناقلات الأمراض وبين هؤلاء المسؤولين عن استخدام مبيدات الآفات في الزراعة حيث أن الدي دي تي يمكن أن تصبح سلعة قيمة بالنسبة للقطاع الزراعي، كما يمكن أن يحدث تسرب غير مرخص به من الاستخدام المرخص به في عملية مكافحة ناقلات الأمراض إلى مجالات أخرى.

وينبغي الاستخدام والاستفادة من الخبرات المستمدة من البرامج الجارية التي تحدد وتتعامل مع مخزونات مبيدات الآفات المتقادمة.

المهام

إنشئ آلية لعمل تقييم لمبيدات الآفات التي تدخل فيها الملوثات العضوية الثابتة، وضع خطة لعملية إسناد المسؤوليات وتحديد الخطوط الزمنية.

استعرض، ولخص الإطار المؤسسي والقانوني، الذي يشمل الإنتاج واستيراد وتصدير واستخدام وترخيص وتخزين ومناولة مبيدات الآفات والمنتجات المركبة والحاويات والمخلفات والتخلص منها. وقارن الإطار القانوني بالمتطلبات التي تحددها اتفاقية استكهولم. وقارن النظام الحالي في ضوء متطلبات اتفاقية استكهولم، وحدد أوجه النقص في إنفاذ وتنفيذ السياسات.

إصنع قائمة جرد أولية:

- لخص المعلومات عن كل مادة كيميائية بقدر الإمكان عن إنتاجها واستيرادها وتصديرها واستخداماتها في بلد من البلدان ووجودها في مخزونات، وكذلك البيانات عن النفايات.
- من المهم جداً تسجيل توافر البيانات وفعالية نظم المعلومات ذات الصلة وعمل بعض التقييم لدقة ونوعية البيانات. ويمكن أن يساعد ذلك في تحديد وتصنيف الثغرات والاحتياجات إلى البيانات الإضافية من حيث جمعها وتوليدها.
- ينبغي للمعلومات الناتجة أن تبين بالنسبة لكل مادة كيميائية ما إذا كانت جديدة أو أنتجت أو استوردت أو صدرت أو ركبت داخل البلد، فإذا كان الأمر كذلك، فيبين المكان وبأي كميات. أي استخدامات سابقة أو حالية الاستخدام (أي نطاق وطبيعة العملية – المزارعون فرادى، نمط الاستخدام بالنسبة لمكافحة ناقلات الأمراض إلى غير ذلك)، وظروف التخزين ومناولة المخزونات والمخازن ووجود المادة المعروف، أو المشكوك فيه، في نفايات أو في مخزونات متقادمة.

ينبغي قصر أنشطة الجرد التي تحتاج إلى تفتيش مادي على مبيدات الآفات أثناء التخزين أو الاستخدام أو المخزونات أو النفايات على موظفين لديهم تدريب كاف ومعدات وقاية. إن سلسلة الوثائق التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن مبيدات الآفات المتقادمة ينبغي الرجوع إليها للحصول على توجيهات. فمثلاً، "دليل التدريب لعمل قوائم مبيدات الآفات المتقادمة"، سلسلة التخلص من مبيدات الآفات رقم 10 الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، وهي تشتمل على معلومات بشأن قضايا تشمل جرد مبيدات الآفات وإدارتها والمعدات الواقية السليمة والتدابير الصحية والأمنية الضرورية.

أجمع معلومات عن المواقع التي قد يمكن أن تكون قد استخدمت أو يجري استخدامها لتصنيع أو تركيب أو مناولة الملوثات العضوية الثابتة (بما في ذلك النفايات) بطريقة يمكن أن تكون قد أحدثت تلوثاً.

حدد البرامج أو المبادرات داخل البلد ذات الصلة بمبيد الآفات المشتمل على ملوثات عضوية ثابتة وإدارته أو استبداله مثلاً أنشطة مبيدات الآفات المتقادمة أو برامج ومقترحات الإدارة المتكاملة للآفات.

الطريقة والنهج

تقوم فرقة العمل بوضع خطة توافق عليها وحدة تنسيق المشروع (ولجنة التنسيق الوطنية حسبما يتناسب).

يمكن الاستفادة من مصادر وبرامج البيانات الموجودة للحصول على معلومات خط الأساس.

يمكن وضع استراتيجية لجمع المعلومات المناسبة عن الموارد المتوافرة بما في ذلك النطاق الزمني. وتتفاوت أفضل طريقة لتوليد المعلومات الضرورية من بلد إلى بلد تبعاً للوضع الخاص بإدارة المواد الكيميائية وطبيعتها ونطاق واستخدامات الملوثات العضوية الثابتة.

ينبغي إيلاء الاهتمام إلى المشاكل المحتملة عند تنفيذ قائمة جرد كاملة لمبيدات الآفات المتقادمة. وقد يحتاج الأمر إلى تطوير طرق مبتكرة ومبدعة – مثلاً لإيجاد مخزونات مبيدات آفات لدى مزارعين فرادى في مخازن غير رسمية.

ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الموجودة في روما هي المنظمة الدولية الرائدة للتدريب والتوجيه في هذا المجال. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى العلاقات التبادلية مع المنظمات التي لها مصالح في هذا المجال، مثل موردي مبيدات الآفات مثلاً، وينبغي التعامل مع مساهماتهم بطريقة سليمة.

العمل الميداني، وإن كانت قوائم الجرد مبدئية أو كاملة وتقييمات الموقع فينبغي القيام بها بواسطة موظفين حاصلين على تدريب مناسب ومعدات مناسبة.

التوجيهات

معلومات وبرامج عن مبيدات الآفات المتقادمة موجودة على الإنترنت وكذلك على CD ROM متوافرة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

دليل التدريب لعمل قوائم مبيدات الآفات المتقادمة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سلسلة التخلص من مبيدات الآفات رقم 10، روما.

أداة للتدقيق المرجعي عند اتخاذ قرارات واعية عند وضع خطط العمل بشأن مبيدات الآفات في إطار اتفاقية استكهولم.

المرفق 3

تقييم مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور

معلومات أساسية

تنص الاتفاقية في مادتها 3 على الالتزامات المتعلقة بمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور كمادة كيميائية مصنعة، وإعطاء تفاصيل محددة حول كيفية التعاون مع هذه المادة في المرفق ألف الجزء الثاني وذلك إقراراً بالاستخدام واسع النطاق لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور PCB في المعدات الكهربائية المعمرة.

وتسمح الاتفاقية باستخدام مركبات ثنائية الفينيل (PCBs) متعدد الكلور في المعدات (مثلاً المحولات الكهربائية والمكثفات) بينما تحدد أولويات للعمل نحو هدف التخلص منها في عام 2025 (رهناً باستعراض يقوم به مؤتمر الأطراف) على أقصى تقدير. وترد في المرفق ألف الجزء الثاني أولويات العمل لتحديد المعدات المستخدمة لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور. وإذا كان للمعدات أن تظل في الاستخدام فإن على الأطراف عندئذ أن تشجع اتخاذ تدابير للتقليل من التعرض لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. وينبغي القيام بإزالة مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور من المعدات بالصورة المناسبة.

والأطراف غير مطالبة بصورة محددة بعمل تقييمات تفصيلة عن مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور، ولم يقدم جدول زمني غير الحظر على الإنتاج، والإنفاذ والتخلص من استخدامات مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور بحلول عام 2025. ومع ذلك فإن المراقبة الفعالة على استخدام مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والتخلص منها يتطلب ما يلي:

- معلومات عن مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور الموجودة في الاستخدام وداخل معدات غير مستخدمة أو مخزونة للتخلص منها؛
- تفهم ظروف وتشغيل مثل هذه المعدات؛
- وضع رقابة مناسبة على حركة وصيانة ومناولة أي معدات تعمل مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور (تبعاً للتعاريف التي تتمشى مع التزامات الاتفاقية ما)؛
- وجود نظم مناسبة لإدارة النفايات؛
- رصد وإعداد التقارير بصورة مناسبة فعالة عن المعدات المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور واستخدامها وحركتها وبيعها والتخلص منها.

وتحدد هذه الوحدة خطوات من شأنها أن تساعد في الحصول على معارف كافية عن الوضع بما يسمح بوضع تصميم فعال لقسم مناسب في خطة التنفيذ الوطنية تخصص لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور.

الأهداف

لتقييم الاستخدامات الحالية لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور PCB داخل البلد ولفهم الكميات المحتملة وأنواع المعدات والحاويات والممارسات التشغيلية والإدارة الصحية وإدارة السلامة ومعاملة المعدات الهالكة المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والمواد المحتوية عليها.

المهام

إجمع معلومات أساسية عن استخدام مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور داخل البلد بما في ذلك أي تدابير متخذة لتحديد المخزونات، المعدات، مواقع الإنتاج، المواقع الملوثة، وطرق التخلص. وكذلك أي بيانات عن التلوث البيئي والرصد.

إستعراض الورقات والوثائق لتقديم مواجيز معلومات عن استخدامات مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والقضايا المحتملة.

إبحث مسألة وضع مبادئ توجيهية بشأن الإدارة السليمة للمعدات المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور – تصمم للتقليل من التسرب، وضمان أن المعدات يجري تتبعها ورصدها مع وضع مبادئ توجيهية لضمان تخفيض المخاطر البيئية، وعزل المعدات المشتملة على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور للأغذية وإنتاج العلف، واتخاذ تدابير للتقليل من مخاطر انقطاع الكهرباء واندلاع الحرائق. وينبغي أن توضع هذه التوجيهات في شكل مناسب، والتوزيع على أي مستخدمين لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور يتم تحديدهم أثناء عملية وضع القائمة.

ضَع قائمة أولية باستخدامات مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور ومعداته وتخزينه والتخلص منه في البلد. وفي الأماكن التي تتم فيها زيارات للموقع، يمكن استخدام ذلك لوضع العلامات على المعدات المستخدمة لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور وتسجيلها وكذلك على المعدات التي من المحتمل أن تحتوي على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور وذلك لمعرفة من يملكها أو ملكية هذه المعدات ولبيان كيفية استخدام هذه المعدات للناس، وهي المعدات التي ينبغي أن تخضع لعمليات مراقبة محددة. وتشتمل وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسماة "مبادئ توجيهية لتحديد مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والمواد المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1999) على معلومات قيمة ومقترحات لتصنيف القوائم، وينطبق هذا على "تحديد المكثفات المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور – كتيب معلومات للكهربائيين ومتعاقدي أعمال الكهرباء" (ANZECC 1997).

إستعرض الضوابط التشريعية الحالية بشأن استخدام ومناولة ورصد والتخلص من معدات مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور، وبيّن تفصيلاً التدابير، وأياً من النظم هي المتبعة للامتثال والإنفاذ ومدى فعاليتها.

النهج والطريقة

يمكن لفرقة العمل أن تنظم موجز خطة مشروع في بداية العملية. ويمكن للاجتماع المبدئي أن يسند مهاماً إلى الأفراد داخل فرقة العمل، وأن يعين المجالات التي يمكن استخدام المساعدة الخارجية فيها (مثلاً في تصنيف القائمة). ومن المحتمل أن توضع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز وتقدم إلى وحدة تنسيق المشروع.

يمكن تخطيط التعامل مع أصحاب المصلحة منذ البداية. وأفضل طريقة لعمل ذلك هو عن طريق لجنة التنسيق الوطنية القائمة، وقد يحتاج الأمر إلى إتباع نهج أكثر تركيزاً، وبصفة محددة بالنسبة لمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور. ويمكن للآلية وللنهج المُنتَقين أن يعتمد على الموارد وعلى تشكيل لجنة التنسيق الوطنية واختصاصاتها وصياغة الخطة التي تتبعها فرقة العمل.

وثائق التوجيه

مبادئ توجيهية لتحديد مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والمواد المحتوية عليها، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1999).

استمارة جرد – قائمة تشتمل على معدات محتوية على (PCB) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، آب/أغسطس 2002).

تحديد المكثفات المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور/كتيب معلومات للعاملين في الكهرباء ومتعاقدي الأعمال الكهربائية، (مجلس البيئة وحفظ الطبيعة التابع لأستراليا ونيوزيلندا ANZECC، 1997).

مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور – تجميع للمعلومات المستمدة من توصيات لجنة هلسينكي (اللجنة المعنية بحماية البيئة البحرية لبحر البلطيق)، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لأوروبا – برنامج إطلاق الملوثات وانتقالها (UN-ECE-LRTAP)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية اسلوا وباريس لمنع تلوث البحار، وتحليل للتدابير المناسبة الرامية إلى المناولة السليمة والتقليل من إطلاق مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور من المعدات المحتوية عليها والمستخدمة. لجنة هلسينكي (HELCOM، 2001).

إطار لإدارة مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور، (المنتدى الدولي للسلامة الكيميائية 2002).

المحولات والمكثفات المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور – من الإدارة إلى إعادة التصنيف والتخلص، (اليونيب، 2002).

المرفق 4

تقييم المواد الكيميائية المنتجة عن غير قصد

معلومات أساسية

تقضي المادة 5 من الاتفاقية بأن يعمل كل طرف في غضون سنتين من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إليه، على وضع خطة عمل أو، حيثما كان مناسباً، خطة عمل إقليمية أو دون إقليمية، تصاغ تفصيلاً لأغراض من بينها تحديد وتوصيف ومعالجة الإطلاق عن غير قصد للملوثات العضوية الثابتة المدرجة في المرفق جيم للاتفاقية. ويجب الاضطلاع بتقييم للمواد الكيميائية المنتجة عن غير قصد من أجل توفير المعلومات المطلوبة لوضع وتنفيذ خطة العمل المطلوبة بموجب المادة 5.

الهدف

إجراء تقييم مبدئي للإطلاقات الحالية والمتوقعة من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق جيم من الاتفاقية.

تفصيل القوانين والسياسات ذات الصلة المتعلقة بإدارة الإطلاقات من هذه المواد الكيميائية وتقييم فعالية هذه السياسات والقوانين وأوجه النقص فيها.

النتيجة

قائمة مبدئية بالإطلاقات من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق جيم من الاتفاقية لجميع الأوساط، ووجود هذه المواد في النواتج والنفايات وإشارات إلى الأماكن التي يحتمل أن تكون قد تلوثت بها.

تقرير عن القوانين والسياسات ذات الصلة ونظم الإنفاذ والرقابة التي تراقب الإطلاقات، وتحديد التكنولوجيا والقيود التشغيلية المطبقة على جميع فئات المصادر.

المسؤولية الرئيسية

تقدم فرقة العمل تقاريرها إلى وحدة تنسيق المشروع بمساعدة خبرة خارجية حسب المطلوب.

المهام

استعراض مدى توافر الخبرات والمهام الواجب الاضطلاع بها. الترتيبات من أجل التدريب أو المدخلات الخارجية لضمان إعداد الموظفين إعداداً مناسباً للقيام بالمهام.

تقييم الإطلاقات الجارية والمتوقعة المستقبلية للملوثات العضوية الثابتة الناتجة بصورة غير مقصودة، وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "مجموعة أدوات موحدة لتعريف وتحديد كمية إطلاقات الديوكسينات والفيورانات"، اليونيب، جنيف، (2003). وتقدم هذه الوثيقة منهجية لعمل القوائم بالديوكسينات والفورانات باستخدام بيانات الأنشطة

المأخوذة من البلد، جنباً إلى جنب مع عوامل الإطلاق، وكذلك السماح باستخدام البيانات الوطنية. وينبغي تنسيق هذا النشاط مع أي قائمة وطنية كانت موجودة من قبل أو مع برنامج تسجيل إطلاقات وانتقال الملوثات (PRTR).

إن مجموعة أدوات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحالية لا تتناول مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور ولا سداسي كلوروبنزين. وهناك معلومات قليلة نسبياً عن إطلاقات مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور وسداسي كلوروبنزين بوصفها ملوثات عضوية ثابتة أنتجت بصورة غير مقصودة. وهناك استعراض للمعلومات الخاصة بإطلاق مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور في "مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والهيدروكربون العطري متعدد الحلقات من عمليات الترميد وتوليد الطاقة"، وكالة البيئة، (إنجلترا وويلز، 2002).

تقييم مواد ومنتجات وعمليات بديلة من شأنها منع تكوين ملوثات عضوية ثابتة عن غير قصد لكل فئة من فئات المصادر المدرجة في المرفق جيم للاتفاقية، الجزأن الثاني والثالث.

ضَع موجزاً بالقوانين ذات الصلة التي تتحكم في الإطلاقات من العمليات المحددة في القائمة. وإدراج أي قيم حدية للإطلاق، والقيود التكنولوجية ومتطلبات رصد الهواء والأرض وإطلاقات المياه. وكذلك استعراض فعالية أي برامج رصد قائمة وتوافر المتعاقدين المؤهلين الخبراء القادرين على القيام بالاختبار والتحليل.

ضَع موجزاً لخطة أو استراتيجية لزيادة الوعي والتدريب والتثقيف بالنسبة للتدابير الرامية إلى تقليل الإطلاقات والرامية إلى تحقيق مشاركة فعالة من جانب أصحاب المصلحة الذين لهم سيطرة على الإطلاقات وعلى المجتمع بصفة أوسع. وينبغي ربط ذلك بالعمل الأكثر عمومية بشأن إزكاء الوعي والاتصالات المتصلة بالملوثات العضوية الثابتة.

حَددْ مصادر الخبرات داخل البلد وتوافر الموارد التقنية مثل مرافق التحليل والمختبرات القادرة على أخذ عينات كافية، واجمع معلومات موجزة عن التكاليف والخبرات والوقت اللازم لإنجاز الأعمال وذلك للمساعدة وضع دراسات تخطيط أو الرصد التي يمكن أن ينظر فيها.

إعمل مع المسؤولين والخبراء بشأن الزراعة والتجارة للتأكد من إبراز أي مبادرات ذات صلة تعالج أو تتناول المستويات اللازمة من بقايا التلوث في الأغذية والأعلاف الحيوانية والنواتج الأخرى بالملوثات العضوية الثابتة المنتجة عن غير قصد وبحثها عند وضع خطة التنفيذ الوطنية.

قدم موجزاً بالموقف الحالي والإطلاقات المستقبلية المنتظرة والخيارات الرامية للوفاء بالالتزامات.

الطريقة والنهج

سوف تكون فرقة العمل مسؤولة عن التخطيط وإدارة العملية بتوجيه من وحدة تنسيق المشروع.

تقوم أفرقة العمل بوضع القوائم كما يقوم بها الخبراء الخارجيون العاملون مع الفرقة العاملة أو غيرها. وسوف يكون من الضروري وجود تنسيق لصيق مع وحدة تنسيق المشروع. ويمكن تنسيق المهام الأخرى بواسطة فرقة العمل وتنفذ بواسطة أفراد أو فرق معينة. ويمكن استخدام مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة لتوليد المعلومات طوال العملية.

ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم المساعدة لتصنيف القائمة وتفسيرها.

التوجيهات ذات الصلة

"مجموعة أدوات موحدة لتعريف وتحديد كميات إطلاقات الديوكسين والفوران"، (اليونيب، 2003)

إطلاقات مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور والهيدروكربون العطري متعدد الحلقات من عمليتي الترميد وتوليد الطاقة، وكالة البيئة، 2002. التقرير التقني عن البحث والتطوير P4-052/TR. (وكالة البيئة (إنجلترا، وويلز) 2002).

المرفق 5

عناصر يوصى بالنظر فيها في الخطوط العريضة لخطة التنفيذ الوطنية

(أسم البلد)

خطة تنفيذ وطنية للملوثات العضوية الثابتة

موجز واف

سوف يكون الموجز الوافي استعراضاً موجزاً للنقاط الرئيسية في خطة التنفيذ الوطنية، ويكون طوله من صفحتين إلى أربع صفحات ومناسباً للتداول كوثيقة وحيدة وكافية. ولابد أن تغطي التزام البلد تجاه تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية، وأهداف الاتفاقية، والأولويات الوطنية، والقضايا الرئيسية، والأرقام المستهدفة للتنفيذ والمتطلبات من الموارد.

1 - مقدمة

توجز المقدمة غرض وشكل خطة التنفيذ الوطنية بما في ذلك موجزاً لاتفاقية استكهولم، وأهدافها والتزاماتها. وتصف الآلية المستخدمة لوضع خطة التنفيذ الوطنية وعملية تشاور أصحاب المصلحة. ويمكن تقديم موجز لقضية الملوثات العضوية الثابتة لتكون بمثابة إطار ومعلومات أساسية توجز المواد الكيميائية واستخدامها ومشاكلها الناتجة عن هذه الاستخدامات.

2 - خط الأساس الوطني

يقدم هذا الفصل خلفية أساسية من المعلومات ذات الصلة بخطة التنفيذ الوطنية. وتصف الوضع الحالي وحالة المعارف في البلد عن الملوثات العضوية الثابتة وحالة القدرات المؤسسية وغيرها التي تقوم بالتصدي لهذه المشكلة. ويمكن للبلدان التي وضعت ملفاً وطنياً تابعاً لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أو ملفاً وطنياً تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تستخدم هذه المعلومات كنقطة بداية.

1-2 الملف الوطني

1-1-2 الجغرافية والسكان

2-1-2 الملف السياسي والاقتصادي

3-1-2 ملفات القطاعات الاقتصادية

4-1-2 نظرة عامة بيئية

ويقدم هذا القسم ملفاً وطنياً موجزاً لوضع استراتيجيات وخطة العمل الوطنية داخل

إطار نوعي مناسب للبلد. ويوجز ذلك معلومات عن الجغرافيا والسكان، والعضوية في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وملفاً سياسياً واقتصادياً، وملفات عامة للقطاعات الاقتصادية المهمة المحتملة في إطار قضية الملوثات العضوية الثابتة ويقدم نظرة شاملة على الأوضاع البيئية الشاملة والأولويات لدى البلد.

2-1 الإطار المؤسسي والتنظيمي وإطار السياسات

2-2-1 سياسات بيئية/تنمية مستدامة وإطار تشريعي عام

2-2-2 أدوار ومسؤوليات الوزارات والوكالات والمؤسسات الحكومية الأخرى المشاركة في دورات حياة الملوثات العضوية الثابتة (من المصدر حتى التخلص، المأل البيئي ورصد الحالة الصحية

2-2-3 الالتزامات والتبعات الدولية ذات الصلة

2-2-4 وصف مبادئ التشريعات واللوائح الحالية التي تتناول الملوثات العضوية الثابتة (المواد الكيميائية المصنعة والملوثات العضوية الثابتة المنتجة بصورة غير مقصودة)

2-2-5 النهج والتدابير الرئيسية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة من المواد الكيميائية ومبيدات الآفات بما في ذلك متطلبات الإنفاذ والرصد.

يصف هذا القسم الإطار التنظيمي والمؤسسي والخاص بالسياسات الشاملة الحالية التي تنفذ داخله خطة التنفيذ الوطنية. ويمكن أن تشمل أيضاً معلومات أساس تفصيلية عن قضية الملوثات العضوية الثابتة مثل حالة الإجراءات وأنشطة التنفيذ بموجب اتفاقيات ذات صلة أو اتفاقات إقليمية/دون إقليمية.

2-3 تقييم قضية الملوثات العضوية الثابتة داخل البلد

2-3-1 تقييم للمواد الكيميائية الواردة بالمرفق ألف الجزء 1 (مبيدات الآفات المكونة من ملوثات عضوية ثابتة): الإنتاج الشامل الجاري والمتوقع مستقبلاً، الاستخدام والاستيراد والتصدير. الإطار الحالي للسياسات والتنظيم. موجز بيانات الرصد المتاحة (البيئة، الأغذية، البشر) والتأثيرات على الصحة

2-3-2 تقييم الجزء الثاني من المرفق الأول، المواد الكيميائية (PCBs)

2-3-3 تقييم المواد الكيميائية المدرجة في المرفق باء (الـ د. د. ت)

2-3-4 تقييم الإطلاقات من الإنتاج غير المقصود من المواد الكيماوية المدرجة بالمرفق جيم (PCDD/PCDF, HCB and PCBs)

2-3-5 معلومات عن حالة المعرفة الخاصة بالمخزونات، والمواقع الملوثة والنفايات، والتحديد والأعداد المحتملة، والأحكام ذات الصلة

والتوجيهات والتدابير العلاجية، وبيانات عن الإطلاقات من المواقع

2-3-6 موجز الإنتاج المستقبلي، والاستخدام وإطلاقات من الملوثات العضوية الثابتة – وشروط الإعفاءات

2-3-7 البرامج الحالية لرصد الإطلاقات والتأثيرات الصحية على البيئة والإنسان – بما في ذلك النتائج

2-3-8 المستوى الحالي للمعلومات، والوعي والتعليم بين المجموعات المستهدفة. والنظم الحالية لتوصيل مثل هذه المعلومات لمختلف المجموعات. وآلية لتبادل المعلومات مع الأطراف الأخرى بالاتفاقية

2-3-9 الأنشطة ذات الصلة بأصحاب المصلحة غير الحكوميين

2-3-10 نظرة عامة على البنية الأساسية التقنية لتقييم الملوثات العضوية الثابتة، وقياسها، وتحليلها، وبدائلها وتدابير منعها وإدارتها، والبحث والتطوير، والارتباط بالبرامج والمشروعات الدولية

2-3-11 تحديد السكان أو البيئات الواقع عليها هذه التأثيرات، والنطاق التقديري للتهديدات وحجمها على صحة الجمهور ونوعية البيئة والآثار الاجتماعية لمنع التأثيرات السلبية على العمال والمجتمعات المحلية

2-3-12 تفاصيل أي نظام ذي صلة خاص بالتقييم وإدراج المواد الكيميائية الجديدة

2-3-13 تفاصيل أي نظام لتقييم أو تنظيم المواد الكيميائية المطروحة حالياً في الأسواق

إن القسم 2-3 من خطة التنفيذ الوطنية يقدم الحالة الراهنة للمعارف بشأن الملوثات العضوية الثابتة في بلد ما. وينبغي أن يتناول كل ملوث عضوي ثابت مدرج في مرفقات الاتفاقية والمجالات المواضيعية المختلفة التي تتناولها مواد الاتفاقية بما في ذلك معلومات الجرد، وإدارة التقنية الحالية وقدرة الرصد، والتأثيرات الممكنة ومستوى الوعي والاهتمام الجماهيري

3 - الاستراتيجية وعناصر خطة عمل لخطة تنفيذ وطنية

يمكن أن يشتمل هذا القسم على عنصرين: بيان عن السياسات الرسمية واستراتيجية التنفيذ بالنسبة لخطة التنفيذ الوطنية. استراتيجية التنفيذ يمكنها أن تضع خطط عمل واستراتيجيات محددة لتحقيق التزامات الاتفاقية وأي أهداف إضافية تضعها البلد.

3-1 بيانات السياسات

يُفصّل هذا القسم التزام الحكومة بتناول قضية الملوثات العضوية الثابتة، بما في ذلك الاعتماد الرسمي والمصادقة على خطة التنفيذ الوطنية. ويمكن لهذا القسم، إذا تناسب، أن يحدد كيفية إدماج خطة التنفيذ الوطنية في السياسات البيئية الشاملة للبلد وفي استراتيجية التنمية المستدامة.

2-3 استراتيجية التنفيذ

يفصل هذا القسم التدابير المدرجة في خطة التنفيذ الوطنية للوفاء بالتزامات اتفاقية استكهولم. وهو يوجز آلية إطارية لتنسيق أنشطة خطة التنفيذ الوطنية المختلفة بما في ذلك الاستعراض وإعداد التقارير والتقييم واستكمال خطة التنفيذ الوطنية.

3-3 الأنشطة والاستراتيجيات وخطط العمل

1-3-3 النشاط: تدابير للتعزيز المؤسسي والتنظيمي

2-3-3 النشاط: تدابير لتقليل أو القضاء على الإطلاقات من الإنتاج والاستخدام المقصودين

3-3-3 النشاط: الإنتاج، الاستيراد والتصدير، الاستخدام، المخزونات، والنفايات الواردة في المرفق ألف لمبيدات الآفات المكونة من الملوثات العضوية الثابتة (المرفق ألف، الجزء الأول، المواد الكيميائية)

4-3-3 النشاط: إنتاج، استيراد وتصدير، استخدام، تحديد، وضع العلامات، إزالة، تخزين مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور (PCBs) والتخلص منها والمعدات المحتوية على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور (المرفق ألف، الجزء الثاني، المواد الكيميائية)

5-3-3 النشاط: سجل للإعفاءات المحددة واستمرار الحاجة للإعفاءات (المادة 4)

6-3-3 خطة العمل: إنتاج، استيراد وتصدير، استخدام، المخزونات والنفايات من الدي دي تي (المرفق باء، المواد الكيميائية) إذا كانت مستخدمة في البلد

7-3-3 خطة العمل: تدابير لتقليل الإطلاقات من الإنتاج غير المقصود (المادة 5)

8-3-3 النشاط: تدابير لتقليل الإطلاقات من المخزونات والنفايات (المادة 6)

9-3-3 الاستراتيجية: تحديد المخزونات ذات الصلة والمواد المستخدمة والنفايات

10-3-3 النشاط: إدارة المخزونات وتدابير مناسبة لمناولة المواد المستخدمة

والتخلص منها

3-3-11 الاستراتيجية: تحديد المواقع الملوثة (المواد الكيميائية المدرجة في المرفقات ألف وباء وجيم) ومعالجتها بطريقة سليمة بيئياً

3-3-12 النشاط: تيسير تبادل المعلومات وإشراك أصحاب المصلحة

3-3-13 النشاط: الوعي الجماهيري، الإعلام والتثقيف (المادة 10)

3-3-14 النشاط: تقييم الفعالية (المادة 16)

3-3-15 النشاط: الإبلاغ

3-3-16 النشاط: المساعدة التقنية والمالية (المادتان 12 و13)

3-3-17 النشاط: البحث والتطوير والرصد.

هذا القسم 3-3 من شأنه أن يقدم خطط عمل وطنية محددة واستراتيجيات للوفاء بالتزامات الاتفاقية. وتقوم كل خطة بتحديد الأهداف والتدابير والاحتياجات. ويمكن استخدام صك مدى لإطار منطقي للإشارة إلى الخطوات التي تتخذ في كل مجال وتحدد بوضوح موضع العمل المطلوب. ويمكن إعطاء تدابير بالإضافة إلى الاحتياجات الدنيا. يمكن أن تقدم أيضاً عملية الاستعراض الدوري والاستكمال.

3-4 مقترحات وأولويات التنمية وبناء القدرات

ويقدم هذا القسم بالتفصيل مجالات الأولوية التي يحتاج بناء القدرات الحالي فيها إلى تعزيز وذلك لتحقيق أهداف خطة التنفيذ الوطنية. من الأولويات المستندة إلى ضرورة الوفاء بالتزامات الاتفاقية والقضايا الوطنية ذات الأولوية فسيجري إبرازها.

3-5 جدول عمل لتنفيذ الخطة وتدابير للنجاح

وهذا القسم يوجز الأهداف الرئيسية الواردة في الاستراتيجية التفصيلية ذات الأهداف المحددة والمعالم ومؤشرات الأداء وذلك للتمكين من استعراض التقدم ورصده.

3-6 الاحتياجات من الموارد

3-6 يقدم هذا القسم بالتفصيل التكاليف المتوقعة للتدابير المدرجة في خطة التنفيذ الوطنية. ويمكن تحديد التكاليف الإضافية للتدابير والمصادر الممكنة للتمويل لكل من التكاليف الإضافية وتكاليف خط الأساس. وطبقاً للمادة 13 من الاتفاقية فإن ثمة موارد بديلة للتمويل سيجري النظر فيها.

المرفقات

يمكن استخدام المرفقات لتحديد تفاصيل بيانات الأساس التفصيلية والمعلومات، وخطط العمل المحددة والمعلومات الأخرى ذات الصلة للوفاء بأهداف خطة التنفيذ الوطنية مع الإبقاء على الوثيقة الرئيسية بسيطة من حيث الشكل وواضحة. ويمكن

لهذه المرفقات أن تشمل:

المرفق ألف 1: وثائق تصديق الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين

المرفق ألف 2: سجل مشاورات أصحاب المصلحة والجمهور

المرفق ألف 3: مواد إعلامية جماهيرية تمثيلية

المرفق ألف 4: معلومات مساندة بشأن المواد الكيميائية

المرفق ألف 5: تفاصيل الاتفاقات الدولية والإقليمية المختصة

المرفق ألف 6: تاريخ القطر في التصدي لقضية الملوثات العضوية الثابتة

المرفق 6

ملاحظات عن التقييم الاجتماعي والاقتصادي (مستخرجة من وثيقة التوجيه التقنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

ما هو التحليل الاجتماعي والاقتصادي في إدارة المواد الكيميائية

إن الهدف من التحليل الاجتماعي والاقتصادي لاستخدام الملوثات العضوية الثابتة هو إبلاغ صناع القرارات بالتكلفة الاجتماعية والاقتصادية، والمنافع العائدة من تنفيذ اتفاقية استكهولم.

إن صناعة القرارات تُعنَى بعمل خيارات بشأن أفضل الطرق للمضي قدماً. وكقاعدة عامة يحتاج صناع القرارات إلى معلومات عن تأثيرات اختيار طريقة عمل وما يفضلها على طريقة عمل أخرى. ويستتبع هذا تقديم المعلومات عن تأثيرات ذلك على الصناعة، والمنظمين، والمستخدمين المهنيين والمستهلكين، والبيئة، والمجتمع بصورة أكثر عمومية ويغطي:

- طبيعة وخصائص المخاطر المعنية
- أنواع التدابير التنظيمية وغير التنظيمية التي يمكن اتباعها للتقليل من التلف أو التخفيف منه
- تكاليف خفض المخاطر وتوزيعها، حيث يشمل ذلك تكاليف تتكبدها الصناعة، والمستهلكون، والقائمون على التنظيم، والمجتمع بصورة أكثر عمومية
- المزايا العائدة من تقليل المخاطر وتوزيع هذه المنافع، من حيث اتصالها بالمكاسب للبيئة والصحة البشرية أو لزيادة الابتكارات التقنية/وتجديد المنتجات
- وتوسيع نطاق التجارة والتنافس والتنمية الاقتصادية وما يستتبع ذلك من عمل تغيير في السياسات.

الكيفية التي يجري بها تطوير هذه المعلومات وكيفية استخدام الأدوات في تحليل المعلومات كل أولئك يقع تحت عنوان رئيسي هو التحليل الاجتماعي والاقتصادي في مجال إدارة المخاطر الكيميائية، والهدف منه هو مساعدة عملية صناعة القرارات عن طريق توضيح التأثيرات أو تفضيل خيار لإدارة مخاطر على الآخر.

الجوانب الاقتصادية للملوثات العضوية الثابتة الكيميائية

سوف يشتمل تحليل التأثير الاجتماعي والاقتصادي ومراقبة الملوثات العضوية الثابتة بموجب اتفاقية استكهولم على الآتي وذلك في صورة قائمة:

1 - توصيف المشكلات المؤدية إلى استخدام الملوثات العضوية الثابتة

2 - توصيف تأثيرات استخدام الملوثات العضوية الثابتة

3 - تقييم القيم الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة المنتجة أو المستخدمة للملوثات العضوية الثابتة (المساهمة في الدخل القومي الإجمالي، المساهمة في تحسين الصحة العامة، التأثير على البيئة والصحة البشرية)

4 - تحليل خيارات الإدارة البديلة مثلاً:

- القواعد التنظيمية
- الإحلال
- إشراك أصحاب المصلحة

5 - تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية وتكلفة تقليل الملوثات العضوية الثابتة أو التخلص التدريجي منها

6 - توصيات بشأن تغطية التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للتحكم في الملوثات العضوية الثابتة أو خطرها

وفي إطار توصيف مشكلة خطة تنفيذ وطنية/اتفاقية استكهولم (1-2) سوف تجمع هذه البيانات بصفة عامة أثناء وضع خط الأساس الوطني. ومن الممكن أن يشتمل على:

- تحديد الأنشطة الممكنة المولدة للمخاطر لمادة أو لاستخدامات المادة المثيرة للقلق
- تجميع البيانات الأولوية عن القيمة المجتمعية للمادة أو استخدامات مثيرة للقلق، بما في ذلك مستويات السوق الحالية والاتجاهات في الاستخدام، وتوافر مواد كيميائية أو عمليات تعويضية
- تحديد أوجه الضرورة في تدخل السياسات
- القيام بتقييم لفحص مستوى المخاطر وذلك لتحديد التأثيرات الناجمة عن هذه المواد
- تحديد النظم المتوافرة ومدى كفايتها

جمع البيانات التفصيلية

- معلومات عن عدد من الشركات المستخدمة للمادة ومستويات الاستخدام واتجاهات الاستخدام المتوقعة
- تفاصيل تأثيرات الخيار المقترح من ناحية التغيرات اللازمة للعملية الحالية و/أو النواتج النهائية (التكنولوجيات المستخدمة، المواد الكيميائية

المستخدمة، مستوى المعالجة، نوعية المنتج و/أو التوافر، ألخ)، إعداد التقارير، والرصد، والإنفاذ أو المتطلبات الأخرى

- بيانات عن رأس المال و/أو التكاليف المتكررة (و/أو المدخرات) المرتبطة باستحداث الخيار المقترح
- معلومات عن معدلات وإمكانية تغير تكنولوجي في القطاع المعني
- تنبؤات عن التأثيرات من حيث صحة الإنسان والمخاطر البيئية

تحليل البيانات وتقييم الخيارات

إن تحليل البيانات آنفة الذكر من شأنه أن يولد معلومات عن التأثيرات المحتملة لاتباع خيارات إدارة مخاطر بديلة, ومن المحتمل أن يرمي التحليل إلى تقديم معلومات عامة:

- التكاليف (الوفورات) للصناعة/الأعمال (التي تفصل حسب القطاع أو نوع النشاط) من وراء اعتماد خيار معين
- ضرورة تصحيح أوجه فشل السوق (مثل فرض عقوبة تكاليفية مقابل تصريف مادة كيميائية في البيئة) أو تكاليف تصحيح الاختلالات التي تحدث للأسواق نتيجة لاتباع سياسات حكومية معينة
- التأثيرات على التجارة وعلى القوة التنافسية للقطاع الإنتاجي (مثل من منتجي المواد الخام إلى صانعي التركيبات إلى المصنعين الثانويين)
- التأثيرات الواقعة على المستهلكين من حيث ارتفاع أسعار المنتج، والتغيرات في النوعية والنواتج النهائية، ونقص توافر نواتج بعينها، ألخ
- التأثير الواقع على المنظمين، والمرتبط بحدوث تغيرات في النظم ورصدها وإنفاذها
- توقعات بشأن المنافع البيئية والصحية البشرية (وتكاليف) الناجمة عن اتباع خيار معين
- تنبؤات بالتأثيرات غير المباشرة والثانوية ذات الصلة بالتغيرات في العمالة أو التأثيرات على قطاعات الاقتصاد
- التأثيرات الواقعة على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تفاوتها عن التأثيرات الواقعة على الشركات الأكبر حجماً

المرفق 7

التخطيط الإنسيابي للعملية